وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـــــامعة قـــاصدي مربـاح ورقلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلـــوم السيـــاسية
تخصص علاقات دولية

الموضوع:

"الأمن الغذائي في الجزائر"

Food security in Algeria

"مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس علوم سياسية تخصص علاقات دولية"

من إعداد الطالبة:

زروال سناء.

إشراف الأستاذ:

عصام بن شيخ.

الموسم الجامعي:

2013 -2012

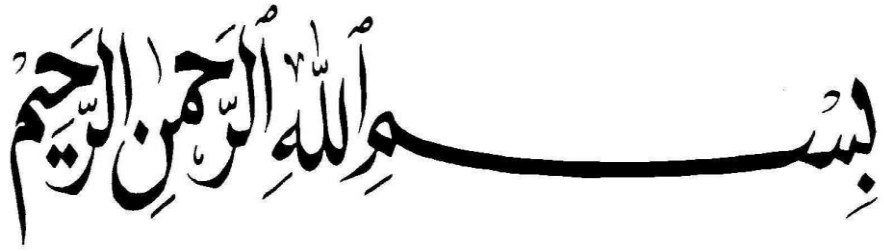

لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2)
فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ
مِنْ خَوْفٍ (4)

"سورة قريش"

الإهـــــداء

- إلى من وهبتني الحنان من أجل العيش في آمان، إلى من تكد لأرتاح و من نورت عقلي بدروب النجاح.

" والدتي الحبيبة"

- إلى من علمني بأن الحياة علم و أخلاق، و من حرص على أن أكون طالبة ذو آفاق.

" والدي العزيز"

- إلى نبع الأمل و التحدي، جميع أخواتي الأعزاء: *سارة، آمال، سرايا، كهينة.*
- إلى خطيبي *أحمد بشايرية* و جميع أفراد عائلته.
- إلى كل من يعرف سناء من قريب و بعيد.

أهدي ثمرت هذا الجهد المتواضع، آملا أن يعود بالخير و المنفعة..

زروال سناء

شكر و تقدير

- مصداقا لقوله صلى الله عليه و سلم : *" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"*

" صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم"

- أشكر الله عز وجل الذي أعانني ووفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع.
- كما اتقدم بالشكر الجزيل إل الأستاذ " *عصام بن شيخ*"، الذي تحمل أعباء الإشراف على هذه المذكرة، و ما قدمه لي من توجيهات و إرشادات قيمة في سبيل إنجاز هذه الدراسة، حفظه الله و بارك له في عمره.
- كما أوجه بالشكر أيضا إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة " *قاصدي مرباح ورقلة* ".
- و الشكر موصول أيضا إلى كل من كان له الفضل في إخراج هذا العمل، و لو بالكلمة الطيبة.

زروال سناء

مقدمـــــــة

مقدمـــــــة:

كان هاجس الحصول على الغذاء أبرز المشكلات التي واجهت الإنسان عبر تاريخه، فمن أجل تأمين غذائه امتهن حرفة الصيد والزراعة وعانى من الارتحال وخاض الحروب وتعرض لمجاعات كان لها أثر كبير في مصيره وحضارته ومازالت الأزمة قائمة إلى الآن حيث تشكل عملية تأمين الغذاء أبرز جوانب الوضع الاقتصادي الجديد، وأبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية المتمثلة في تفاقم العجز الغذائي وحصول فجوة غذائية حادة وانتشار ظاهرة الجوع وسوء التغذية في بعض الأقطار, في ظل فشل سياساتها الاقتصادية والتنموية حيث أصبحت أسيرة مجموعة من البلدان المنتجة للغذاء كالولايات المتحدة وغيرها، في حين أن معظم هذه البلدان وخاصة البلدان العربية هي بلدان زراعية بالدرجة الأولى، وقادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بل وحتى تصدير الغذاء إذا ما استغلت الإمكانات المتوافرة و وضعت الخطط التنموية و تمت متابعة تنفيذها ونظرا لخطورة الأزمة لم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية إستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي. وأصبح الغذاء سلاحا إستراتيجيا في يد الدول المنتجة والمصدرة للحبوب تضغط به على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية، مما أدى إلى أن يكون هناك اهتماماً عالمياً بهذه المشكلة المتفاقمة تمثل بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي كان من أولها القضاء على الفقر المدقع الذي هو احد نتائج ارتفاع الأسعار ونقص الغذاء مما يفضي إلى ارتفاع نسبة الجائعين وغير الآمنين غذائياً فضلاً عن حالات سوء التغذية ونقص الوزن عند الصغار.

و من خلال هذا الطرح يعتبر الأمن الغذائي مشكلة اقتصادية مستعصية، تعاني منها و بدرجات متفاوتة الغالبية العظمى من الدول العالم. و لهذا فقد أصبحت قضية " الأمن الغذائي" بأبعادها الإقتصادية و الفنية و الإجتماعية و السياسية من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، و في ظل المتغيرات و المستجدات الإقليمية و العالمية، و تصدرت هذه القضية دائرة اهتمامات الجهات المعنية، و شغلت بال المواطن، لأنها تمسهم بصورة مباشرة. و يعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة.سواء عالمية أو عربية أو قطرية، وذلك لما له من تأثيرات اقتصادية و سياسية و بيئية و اجتماعية.

فقد تزايد الإهتمام بقضية الأمن الغذائي بصورة مطردة، حيث بذلت خلال العقدين الماضيين جهود متصلة من طرف البلدان العربية(سواء النفطية منها أو غيرها) و أجهزة التنمية من أجل التصدي لهذه القضية. و اشتملت الجهود على إجراء دراسات تحليلية، و إعداد الإستراتيجيات، ووضع الخطط و السياسات، و تنفيذ البرامج، و تحسين واقع إنتاج السلع الغذائية، وزيادة معدلات الإستهلاك و نسب الإكتفاء الذاتي منها (و لو بصورة نسبية)

بالنسبة الجزائر، فإن هذه المشكلة مافتئت تأخذ أبعادا خطيرة، و من نتائجها:ذلك الإعتماد شبه الكلي على الاستيراد من السوق الدولية، لتموين السوق الداخلية بمختلف أنواع المواد الغذائية،و بخاصة منها المواد الأساسية مثل: الحبوب, الحليب, الزيوت، السكر...الخ مع تحسبه من استنزاف دائم لموارد مالية معتبرة، توفرها الخزينة العمومية.

إن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب بالضرورة إعادة النظر في السياسات الزراعية المنتهجة وذلك بتسوية مشكل العقار، التسيير الإقتصادي للقطاع، و استعمال تقنيات أكثر فعالية و مردودية في ميدان الإنتاج الغذائي و ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية و المادية و البشرية، بتقليص التبعية الغذائية للأسواق الخارجية، في ضل الظروف الدولية غير المواتية، و المتميزة بهيمنة سياسات العولمة، المطالبة بحرية التبادل و فتح الأسواق الدولية على مصراعيها لانسياب المنتجات الغذائية من الدول المنتجة، و التي هي أساسا الدول الرأسمالية المتقدمة نحو البلدان المستهلكة، و التي هي غالبا البلدان النامية و منها الجزائر، و التي يعجز جهازها الإنتاجي في مقاومة القوة التنظيمية و الإنتاجية، و التمويلية و التخزينية و التسويقية للشركات العملاقة في السوق الدولية للغذاء.

أسباب إختيار الموضوع:

المبررات العلمية و العملية لبحث موضوع الأمن الغذائي في الجزائر تكمن في بوادر الأزمة الإقتصادية بدأت تصيب مختلف دول العالم، و تشد وطأتها أكثر بالنسبة إلى تلك الدول ذات الإقتصاديات الهشة، أو تلك التي لا تعتمد على موارد إنتاجية داخلية متنوعة، بحيث يكون بمقدورها تعويض الإختلال الذي قد يصيب بعض قطاعاتها.

و سبب آخر الوقوف على حقيقة الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب العمل على تقصي الحقائق من خلال مدى مساهمة الإنتاج الزراعي الغذائي في تحقيق حد معين من الإكتفاء الذاتي.

أهمية الدراسة:

كل معالجة علمية نظرية كانت أو ميدانية لها من الأهمية ما يجعل دافعية الدارس أو الباحث فيها تحثه على الفوز في ثناياها و الكشف عن خباياها و ربط بعض حيثياتها ببعض، إذا فأهمية معالجة هذه القضية تكمن في أنها أولا لها علاقة بالجزائر كبلد سائر في طريق النمو و يصبو إلى تحقيق درجة معتبرة من الرقي و الرخاء الداخلي وثانيا أنها قضية تستقطب التفكير من كل البشر و ليس من المفكرين فقط لأنها مرتبطة ببقاء الإنسان و سلامته الجسدية و الإجتماعية و النفسية و حتى القيمية، و أخيرا لم يعد تحقيق الأمن الغذائي بذات التكتيك الكلاسيكي حيث كانت المجتمعات الحرة تفعل ما تشاء في مستقبلها و ترسمه بالأبعاد التي تراها مناسبة له، بل ير ارتباطه بعوامل خارجية تؤثر فيه بصورة عميقة و مباشرة.

أما من الناحية العلمية أو التطبيقية، فإن أهمية هذا البحث تكمن ي أنه يطرح أمام المهتمين بشأن الأمن الغذائي بعض الحلول من أجل تدارك السلبيات لتحقيق حالة من الأمان.

أهداف الدراسة:

كل بحث علمي يسعى لتحقيق هدف محدد أو عدة أهداف، و يتجلى الهدف الأساسي من هذا البحث في تشخيص وضعية الجزائر، في مجال الأمن الغذائي و مدى قدراتها على تحقيقه، من تم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا على التنمية الإقتصادية.

الإشكالية:

يرتكز الإهتمام عند دارسي العلاقات الدولية على البحث في الطرق التي يمكن بواسطتها تحليل الظواهر الدولية، و من ثمة تقرير المنهجية الملائمة، و توظيف المقاربات المناسبة لتفسير الحقائق التي تفرزها، و إشكالية بحثنا لا تخرج عن هذا النطاق، فالهدف منه محاولة تقديم إطار تفسيري متكامل للأمن الغذائي في الجزائر،

من خلال هذا الطرح نطرح إشكالية الدراسة المركزية على النحو التالي: **ما طبيعة الأمن الغذائي؟ و هل معدل إنتاج الجزائر بعض المحاصيل الزراعية (نباتية و حيوانية) قادرة على تحقيق مستوى من الأمن الغذائي الجزائري؟.**

و لمعالجة هذه الإشكالية، فقد ضمنت بعض الأسئلة المساعدة لتحليلها:

1- هل الجزائر قادرة على تحقيق إكتفائها الذاتي بما يضمن لها إستقلال إقتصاديا و أمنا غذائيا مستدام؟

2- هل يمكن ضمان ألا يؤدي إنتاج المواد الغذائية و المنتجات الزراعية إلى الإفراط في إستغلال الموارد الطبيعية؟

فرضيات الدراسة:

يمكن الإنطلاق من إفتراض أساسي مفاده:

- إن إنتاج الجزائر محاصيل أساسية (نباتية و حيوانية) قادرة على تحقيق مستوى من الأمن الغذائي و الإكتفاء الذاتي للسكان و ضمان استقلالية إقتصادية و سياسية للدولة.

و من خلال هذا الإفتراض يمكن تحديد بعض الفرضيات التي تمثل إجابات مؤقتة عن الإشكالية و التساؤلات المطروحة:

1- الأمن الغذائي هو قدرة الدولة ما أو بلد من البلدان على إنتاج أغلب احتياجاته من الطعام.

2- الاعتماد المفرط علي الموارد الطبيعية بشكل عام و على البترول بشكل خاص يسبب الأثر السلبي على تدني المحاصيل الزراعية و الموارد الحيوانية

منهجية الدراسة:

إن طبيعة الموضوع و لتحقيق الأهداف العلمية و العملية السالفة الذكر, هي التي تفرض على الباحث أن يتبع منهج دون آخر فسوف أعتمد في دراستي هذه على المنهجية التالية من خلال :**المقاربة الاحتمالية** و **منهج دراسة الحالة** و يتجه هذا المنهج الأخير إلى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمع محليا أو مجتمعا عاما، فهذا المنهج يقتضي التعمق في دراسته وحدة واحدة، وذلك قصد الإحاطة بها، و من خلال هذا إستخدمنا هذا المنهج من خلال تحليل الدولة الجزائرية في ضل الأمن الغذائي.

و سيتم الإعتماد كذلك على **المنهج الوصفي** و **المنهج التحليلي** الذي يهتم بوصف و تحليل واقع الظاهرة و تباين مكوناتها و تأثيراتها البينية، و كما اعتمدت كذلك على **االمسح التاريخي**، و هذا الأخير يمدنا بالجانب الوصفي في دراسة الظواهر الماضية و التي ولدت في ظروف أمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي.

تحديد مفاهيم الدراسة:

و قبل أن نسترسل في تقصي معالم واقع الأمن الغذائي، يجدر بنا التطرق إلى بعض المفاهيم المتداولة في هذا الميدان التخصصي التي قد تثير بعض اللبس في فهمها بصورة متفق عليها لدى جميع و من أبرز المفاهيم هي كالتالي:

مفهوم الإكتفاء الذاتي الغذائي Food self-sufficiency :

يعرف الإكتفاء الذاتي الغذائي بأنه" بقدرة المجتمع على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس،و على الموارد و الإمكانيات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاته الغذائية محلياً" .

مفهوم أمان الغذاء Food safety :

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينيات أمناً غذائيا نسبيا بسبب ـ بشكل رئيسي ـ تزايد استخدام الكيميائيات في الزراعة الحديثة. إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين،و بدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان، كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية.

مفهوم التبعية الغذائيةFood dependency :

التبعية بصورة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين أو مجالات مختلفة،

قد تكون على المستوى السياسي أو المستوى الإقتصادي وما إلى ذلك... ويعد سمير أمين من بين أهم منظري التبعية، و هو يعتقد أن النظام الرأسمال يكرس تبعية الأطراف(الدول المتخلفة) للمركز(الدول الرأسمالية)،و للخروج من حالة التبعية يجب العمل على فك الإرتباط، أي القطيعة مع النظام لرأسمالي.

و تأسيسا على ما سبق، فإن التبعية الغذائية تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي و تكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الإستيراد من الخارج،لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية و بالتالي انتشار الأمراض و المجاعة و مع وجود المنظمات الدولية و الإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات و تشريعات معتمدة يخفف من حدة هذه الوضعية.

مفهوم الفجوة الغذائية Food gap:

يشير إلى الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية و الكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، و ذلك وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية و بروتينات...إلخ.

و بخصوص الجزائر فإن وضعية تغذية الفرد الجزائري تعرف تذبذبا يميل أكثر نحو التراجع خصوصا في الآونة الأخيرة مع الإرتفاع الفاحش في أسعار المواد الغذائية الأساسية عالميا. و هذا التقييم مرتكز على تحليل معدلات الإنتاج والواردات و كذلك قائم على تحليل الأرقام المتعلقة بالنمو الديمغرافي.

مفهوم الفجوة التغذويةNutritional gap :

تتعلق بالإنسان كشخص نوعية و قيمة الغذاء الذي يتناوله، و لهذا يشير إلى نقص في التغذوية (Under nutrition) كما قد يعني سوءا في التغذوية (Mal nutrition) أو كليهما معا.

مفهوم التنمية المستدامة Sustainable development :

منذ مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 ظهر مفهوم التنمية المستدامة ممثلا في أجندة عمل القرن الحادي و العشرين،ثم زاد و تدعم مفهوم التنمية بشكل أساسي وواضح في قمة التنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام 2002.

الدراسات السابقة:

تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة لأنها تعد بمثابة المرجعية العلمية التي يستند إليها الحث الخالي في تحديد مسارات انطلاقه و توضيح الجوانب التي يعالجها ضمن سياق ما سبقه من بحوث و دراسات، فمن خلال نتائج البحوث يمكن إضافة تعديل أو إثبات ما هو قائم من معرفية علمية و نظرية و مما لاشك فيه أن هناك دراسات سابقة كثيرة لا تسمح حدود البحث الحالي بالتعرض لها، و سوف يتم التطرق لعينة من هذه الدراسات و منها:

الدراسة الأولى: و هي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة و عنوانها: "مشكلة الغذاء في الجزائر" من إعداد: ابن ناصر عيسى ، إشراف: د عبد الله بعطوش، جامعة منتوري قسنطينة، و ذلك سنة 2005.

و قد انطلقت هذه الدراسة من إشكالية تضمنت مجموعة من التساؤلات و هي: ما هي طبيعة المشكلة الغذائية في الجزائر؟ و ما هي أسبابها؟ و كيف يمكن معالجتها؟ و في محاولة الإجابة على ذلك الطرح الفرضيات التالية:

1- تتحدد ملامح المشكلة الغذائية في الجزائر من خلال عدة من المؤشرات تتجمع من المواد الغذائية الإستراتيجية لتشكل فجوة غذائية كبيرة.

2ـ تفاعلت مجموعة من العوامل في نشوء واستفحال مشكلتي الفجوة الغذائية و التغذوية في الجزائر.

3ـ يتطلب توفر الأمن الغذائي في المستقبل ضرورة إعداد سياسة زراعية ناجحة.

الدراسة الثانية: و هي عبارة عن أطروحة دكتوراه و عنوانها:"الأمن الغذائي في الجزائر: الواقع و التحديات 1999 2014" من إعداد: محمد ملجم , إشراف حاروش نور الدين, جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، تخصص علوم سياسية و علاقات دولية.

و قد انطلقت هذه الدراسة من إشكالية تتضمن أسئلة فرعية هي: إلى أي مدى استطاعت الجزائر تحقيق

الأمن الغذائي فعليا؟ وما هي و السياسات الحكومية المتبعة؟ و هل هناك فعلا إستراتيجية بعيدة المدى لتحقيق هذا المبتغى؟.

الدراسة الثالثة: و هي عبارة عن أطروحة دكتوراه و عنوانها:" الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية" من إعداد: فوزية غربي، إشراف عبد الله بعطوش، جامعة منتوري قسنطينة، تخصص إقتصاد.

و قد إنطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسية تتضمن أسئلة فرعية هي: هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي ـ النسبي في المواد ذات الإستهلاك الواسع بما يضمن لها إستقلالا إقتصاديا؟

أما الأسئلة الفرعية التي تضمنها الباحث هي:

ـ هل معدل إنتاج بعض المحاصيل الزراعية نباتية و حيوانية تحقق مستوى من الأمن الغذائي؟

ـ هل السياسة الزراعية المتبعة تراعي تحقيق تنمية زراعية مستدامة؟ بما تجنب الدولة تبعية إقتصادية حاضرا و مستقبلا.

و في محاولته للإجابة على ذلك الطرح بالفرضيات التالية:

ـ بناء على الخصائص المردودية التي تتمتع بها, يمطن للزراعة الجزائرية تحقيق إكتفاء ذاتي نسبي .

ـ وجود إمكانيات و فرص غير مستعملة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة من أجل إكتفاء ذاتي وفقا لإستراتيجية متبعة .

جميع هذه الدراسات التي تتشابه مع دراستنا الراهنة ، تساعدنا في تقديم صورة متكاملة عن البحث من خلال جوانبه النظرية و المنهجية و التحليلية، و ذلك وفقا بما يسهل مهمتنا البحثية، و بتكامل نتائج تلك الدراسات مع ما نتوصل إليه من نتائج يتشكل عندنا إطارا معرفيا يساهم في تقديم تراث متكامل حول الأمن الغذائي في الجزائر تحديدا، و بهذا يكون توظيف الدراسات السابقة في خدمة و تطوير البحث العلمي, قد تم وفقا للقواعد المنهجية و المعرفية المتداولة.

صعوبات الدراسة:

لا شك في أن أي دراسة علمية تخصصية تواجه قدرا من المعضلات و المعوقات تتفاوت وطبيعة موضوع البحث و أهميته، و ما على الباحث إلا أن يحاول قدر جهده مواجهة هذه المعضلات و المعوقات بقصد تذليلها و السيطرة عليها، و تجاوزها لغرض نجاح بحثه بصورة علمية، و في الحقيقة الأمر فقد تلخصت معوقات هذا البحث في:

نوعية المصادر المتوفرة،إذا أن معظمها يفتقر إلى الدراسة الأكاديمية المتخصصة و يغلب عليها الطابع الوصفي و الشكلي، دون التأصيل العلمي السياسي.

عدم التحكم الجيد في اللغات الأجنبية مما جعل من حاجز,اللغة أهم عائق أمام الباحث على الرغم من وجود بعض المراجع باللغات الأجنبية في هذا المجال، لكن تبقى الترجمة الجدية للمصطلحات و استخلاص روح النص أمر عصي نوعا ما.

هيكل الدراسة:

وقد أدرجت محاولة جمع المعطيات و تقصي الحقائق من أجل الإجابة عن ذلك التساؤلات في مجموعة من الفصول تبعا للخطة التالية: بعد **مقدمـــة** استعرضت المنطلقات الفكرية و الأطر النظرية و المنهجية للموضوع, جاء **الفصـــل التمهيدي** تحت عنوان **"** الإطار النظري للأمن الغذائي **"** و يتناول هذا الفصل المبحث الأول النظرية الأمن الإنساني و المبحث الثاني نظرية التوازن شبه المستقر و المبحث الثالث النظرية الواقعية، و جاء **الفصل الأول** تحت عنوان ماهية الأمن الغذائي ويندرج في هذا الفصل المبحث الأول مفهوم الأمن الغذائي و المفاهيم التي لها علاقة بالموضوع الأمن الغذائي و المبحث الثاني سياسات تحقيق الأمن الغذائي و العوامل المؤثرة فيه و المبحث الثالث الأهداف و المقاصد من تحقيق الأمن الغذائي. و تناول **الفصـــل الثـــاني"** محددات و مقومات الأمن الغذائي في الجزائر **"** و يتناول هذا الفصل المبحث الأول واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر , و المبحث الثاني الأمن الغذائي الجزائري في التشريعات الوطنية و المبحث الثالث الأمن الغذائي الجزائري في إحصائيات الاقتصاد الوطني. و المبحث الرابع الأمن الغذائي الجزائري في المنظمات الدولية, في حين حمل **الفصـــل الثـــالث** و الأخير عنوان **"** تهديدات و تحديات الأمن الغذائي الجزائري**"** و استعرض كذلك في هذا الفصل إمكانيات تذليل و تجاوز المشاكل و المعوقات في الجزائر. ثم أدرجت **الخـــاتمة**.

الفصل التمهيدي:

الإطار النظري للأمن الغذائـــــي

الفصل التمهيدي: الإطار النظري للأمن الغذائي.

ولقد اعتمدنا في هذا الفصل التمهيدي في الحديث عن الأطر النظرية للأمن الغذائي، من خلال التطرق إلى نظرية الأمن الإنساني التي تعتبر الأجدر لتفسير قضية الأمن الغذائي,و نظرية التوازن شبه المستقر التي تفسر علاقة النمو الديمغرافي بالغذاء, أما النظرية الواقعية فهي تفسر مدى قدرة الدولة على تحقيق أمنها من خلال امتلاك القوة و التفسير الدقيق سوف نتناوله في النظريات التالية لهي عناوين المباحث:.

- نظرية الأمن الإنساني.
- نظرية التوازن شبه المستقر(حد الكفاف)
- النظرية الواقعية.

المبحث الأول: نظرية الأمن الإنساني Theory of human security:

هدف هذه النظرية إلى دراسة معمقة لمفهوم الأمن الإنساني الذي محوره الإنسان الفرد لا الدولة كوحدة التحليل الأساسية في السياسة الأمنية، وهذا النوع من الأمن بدأ يحل محل حقوق الإنسان عالمياً بتبني قضاياه من منظور أمني ومنهج إستراتيجي, و تعرض هذه النظرية الجديدة للأمن الإنساني قراءة واقعية للمخاطر التي تهدد البشرية و تقدم بالتوازي حلولا لمعالجتها، وعلى هذا المعنى فهي لا تثير فقط قضايا الأمن الوطني أو أمن الدولة ، وإنما تنطلق من رؤية عرضية للمخاطر السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي يواجهها الأفراد في حياتهم العادية ، و بالتالي فهي مقاربة تهدف إلى ضمان الإحتياجات الأولية لسلامة الأشخاص و تتعارض شيئا فشيئا مع المفهوم التقليدي المتعارف عليه في الأمن الدولي و التي تضع الدولة و مقتضيات الدفاع الوطني في صدارة الاهتمامات.

المطلب الأول: تعريف نظرية الأمن الإنساني:

يرجع تاريخ مفهوم الأمن الإنساني إلى القرن الثامن عشر و إلى اهتمامات المفكرين بحماية الأفراد، و قد انطلقت أولى المبادرات الفلسفية المتصلة بالموضوع مع **"مونتيسكيو montesquieu"** الذي ركز على الحرية و حقوق الأشخاص أكثر من أمن الدولة. و في ما أثار **" أدم سميث adam smith"** الأمن و حماية الأفراد من الإعتداءات العنيفة و المفاجئة التي تهدد سلامتهم و سلامة ممتلكاتهم. أما بالنسبة **" لكوندورسي condoret "** فإن الأمر محسوم بالنسبة له فأمن الأشخاص لابد أن يكون مبدأ أساس لعقد إجتماعي .[1]

و تطورت الفكرة عبر السنين لتبرز في سنوات 1960 - 1970, في كتابات بعض المفكرين الناقدين **" للنظرية الواقعية Realist theory "** و الدولة حسب **" النموذج الوستفالي Westphalian model"**. و مع سنة 1990 طورت **"المدرسة البنائية School construction "** مفهوم الأمن مقترحة إيجاد مقاييس و إجراء تغيرات في العلاقات الدولية في اتجاه دعم التدخلات الإنسانية عند الحاجة, متخلين عن مفاهيم المصلحة و القوة و السلطة.[2]

و تداعمت هذه الرؤية الإنسانية مع ظهور توجه التنمية المستدامة الذي أورده تقرير **"برنتلند"** سنة 1987م و لقت تجاوبا و استحسانا من طرف المجموعة الدولية,و مع تقرير برنامج التنمية سنة 1994 م للأمم المتحدة ظهر المفهوم الرسمي الإلزامي " يجب التحول الآن من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني".[3]

و شهد الموضوع اهتماما كبيرا على المستوى الدبلوماسي منذ سنوات, خاصة بعد الجهود التي بذلتها كندا عن طريق وزير خارجيتها **" اللويد أكسوورتي lloyd axworthy "** سنة 2000 م، و

---

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، ***الأمن و التنمية*** (الرياض: مكتبة الملك فهد الواطنية ، ط1، 2011)، ص. 67.
[2] نفس المرجع، ص. 67.
[3] نفس المرجع،ص. 68.

تبعا لذلك مع مجموعة **"ليسوإن lysoen"** ، و تبعا لذلك تم تبني مفهوم الإنساني من طرف العديد من المنظمات و في مقدمتها "منظمة الأمم المتحدة **Organization of the United Nations** ".[1]

فالنظرية الأمن الإنساني تحمل في مضمونها تغيرات جذرية على مستوى الممارسات الدولية و السياسات الوظيفية من حيث المساعدة على الوقاية و إدارة و معالجة التهديدات الأمنية, ووفقا لذلك فإن حقوق المواطنين و التنمية الاقتصادية و الديمقراطية و السياسية و نزع السلاح و حماية البيئة أصبحت تشكل الشروط الأساسية لضمان الأمن و الخيارات المستقبلية للقضاء على الظلم و العنصرية المؤدية للعنف. و لئن نجحت أوروبا في تحقيق الاستقرار و ضمان الأمن في النصف الثاني من القرن العشرين.

المطلب الثاني: أهم مضامين الحديثة لنظرية الأمن الإنساني.

انطلاقا من هذا الواقع المأسوي الذي تحسمه مختلف التهديدات, تصدرت قضية حقوق الإنسان وأمن الإنسانية قائمة أولويات المجتمع الدولي، ويعتبر الجهد الجاري لتعزيز المكتسبات في هذا المجال على مستوى الأمم المتحدة (النصوص، و الدراسات،و الإعلانات، و الوثائق الدولية...) دافعا حقيقيا لتطور حقوق الإنسان من الحقوق السياسية إلى حقوق التنمية البشرية و بالتالي إثراء مفهوم نظرية الأمن الإنساني بمضامين جديدة.

وتبعا لذلك تحدد أبعاد نظرية الأمن الإنساني في حدود سبعة مجالات: الأمن الشخصي، الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي،الأمن الصحي,الأمن البيئي,الأمن الأقليات,الأمن السياسي..[2]

- ✓ **الأمن الشخصي Security Profile:** يعتبر أول مظاهر الأمن الإنساني و يشمل العنف الصادر عن الهياكل الرسمية والنزاعات المسلحة،و عنف الوسط الحضاري و الزوجي و الجنسي و المعاملات أللإنسانية و العنف المستهدف للنساء و الأطفال و حوادث المرور و العنف الذاتي.
- ✓ **الأمن الإقتصادي Economic security:** و يتعلق بضمان دخل أدنى عن طريق العمل أو عن طريق نظام رعاية ممول من طرف الدولة، و يفيد الأمن الإقتصادي في ضمان مستوى معيشي لائق يسمح للأفراد و العائلات بأداء دورهم الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي و الثقافي.
- ✓ **الأمن الغذائي food security:** و هذا الأخير موضوع بحثنا و يفيد إمكانية الحصول على الغذاء الكافي و الصحي. و هو أيضا قدرة الدولة على تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء الكافي،فالأمن الغذائي يخضع في بعض الأحيان لاعتبارات سياسية كالسلم العام و امن حركة النقل.

---

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] Jean François rioux ***,la sécurité humaine, une nouvelle conception des relations internationales*** (paris: Hartmann,2001),P (7,9).

- ✓ **الأمن الصحي Health security:** و يهتم بضمان الرعاية الصحية للجميع و يترجم عبر سلسلة من الإجراءات الخاصة بالوقاية و المعالجة في الصحة البدنية أو النفسية على مستوى الفردي أو الجماعي.
- ✓ **الأمن البيئي Environmental Security:** يعتبر الأمن البيئي عنصرا من عناصر الأمن الإنساني الذي شهد تطورا ملحوظا في العقدين الأخيرين و يعتبر التغير المناخي في هذا الجانب من ابرز المخاطر التي يواجهها المجتمع الدولي.
- ✓ **أمن الأقليات security of minorities:** يتعلق هذا الجانب بالتهديدات التي تتعرض لها الجماعات ذات الخلفية القبلية أو العشائرية أو الدينية.
- ✓ **الأمن السياسي Political Security:**يرتبط الأمن في هذا السياق بالأفكار و الآراء, و احترام الحريات و الحقوق الأساسية و يتطلب الأمن السياسي تطبيق مبادئ الحكم الرشيد التي تفرض بدورها تواجد دولة القانون.[1]

[1] نفس المرجع السبق، نفس الصفحة.

المبحث الثاني: نظرية التوازن شبه المستقر(حد الكفاف) (The theory of quasi stable balance):

تعتبر نظرية "مالتوس" أول نظرية حديثة حول علاقة السكان والظروف الاقتصادية بشكل متناسب ،بالرغم من تشاؤمها بأن النمو السكاني يحكمه قانون طبيعي مطلق ينمو بمتواليات هندسية، بينما يتم النمو الاقتصادي وفق متواليات حسابية ، مما أدى به إلى طرح مواقف غير إنسانية للحد من النمو السكاني وهذا ماسنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف التوازن شبه المستقر(حد الكفاف).

تبين هذه النظرية أن حجم أي سكان يتوافق مع حجم وسائل العيش وخاصة الغذاء بمعنى أن الحد الأقصى لعدد السكان يتكلف بما يتوافر للمجتمع من وسائل الغذاء، وإن التزايد في معدلات العيش سبب مباشر في تزايد معدلات السكان .وتقلل هذه النظرية من قدرات الإنسان وملكاته على الممكنات، إذ دللت تجربة أوروبا بذاتها التي شهدت انفجارًا سكانيًا ضخمًا في فترة وجيزة خلال القرن التاسع عشر أدى إلى تزايد سكاني أسهم بشكل ملحوظ في تقدم اقتصادي وسياسي لمصلحة هذه البلدان .وقد ألقي ذلك الكثير من الشكوك حول هذه النظرية.

إلا أنها قد أسهمت في إطلاق موجة فكرية واسعة حول طبيعة العلاقة بين الزيادة السكانية والتنمية،وقد تأثر بها بعده الاقتصاديون الكلاسيك والنيوكلاسيك، فمنهم من قبلها جملة و تفصيل ، ومنهم من انطلق منها جزئيًا في تكوين نظرياته الاقتصادية التي عالج بها مستقبل النمو الرأسمالي . وقد وقف المفكرون الماركسيون موقفًا مضادًا للنظرية سواء من حيث شرحها للعلاقة السكانية والاقتصادية أو من حيث مفهومها الفلسفي لتطور المجتمعات، منطلقين في ذلك من الإقرار بوجود الصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية.

وإن البؤس الاجتماعي الذي يتولد نتيجة الاختلال بين السكان والتنمية في هذه المجتمعات نابع من عيوب هذا النظام ، أما في المجتمعات الاشتراكية وفقًا لتصوراتهم فلا وجود للتناحر الطبقي وإن قوانين التنمية الاشتراكية وقوتها تؤهلها لحسم الاختلال بين السكان والتنمية واستيعاب فائض السكان. انطلق الاقتصاديون الكلاسيكيون من نظرية مالتوس للسكان في صياغة نظرية التوزيع التي تبنوها للعلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي. [1]

المطلب الثاني:.أهم مضامين ومسلمات نظرية التوازن شبه المستقر.

إن جوهر المعضلة عند "مالتوس" يكمن في التناقض بين قدرة السكان على التزايد وقدرة الأرض على إنتاج الغذاء، فطالما أن زيادة السكان هي عملية بيولوجية كما يرى ولا علاقة لها بالنظم الاجتماعية

[1] رمزي زكي، ***المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة*** (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 104، 1986)، ص.80.

السائدة، وبحسبان أن الغريزة الجنسية التي تحكم ميل كل من الجنسين إلى الآخر سوف تظل في المستقبل على حالتها تقريباً، فإن قدرة السكان على التكاثر ستبقى خاضعة في نموها للمتوالية الهندسية (1، 2، 4، 8، 16، 32)، ومن ثمّ فإن أعداد السكان ستتضاعف كل ربع قرن وستستمر بالزيادة إلى ما لا نهاية ما لم يعرقل هذا النمو موانع معينة.[1]

وهذا التزايد في أعداد السكان لن يواكبه تزايد مماثل في الموارد الغذائية، لأن قدرة الأرض على إنتاج الغذاء محدودة للغاية؛ وذلك بالنظر إلى قانون الغلة المتناقصة الذي يجعل من إنتاج الموارد الزراعية ينمو وفق متوالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5، 6)، ممّا يعني أن الفجوة بين عدد السكان والموارد الغذائية ستزداد اتساعا وستكون النسبة بينهما (256 إلى 9) بعد قرنين من بداية زمنية مفترضة، وفي مثل هذا الوضع الذي يختل فيه التوازن بين عدد السكان وموارد العيش، فإن النتيجة الحتمية في ذلك ستكون الزيادة في مآسي البشرية وآلامها وتعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كالجوع والبطالة والفقر وسوء أحوال الصحة العامة وانتشار الرذيلة وفساد الأخلاق.[2]

ولإبعاد خطر النتائج السيئة لزيادة السكان، أو للتغلب على التناقض بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية ومن ثم تحقيق التوازن بينهما، أكد مالتوس ضرورة الموانع التي تكبح نمو السكان وتُنقص أعدادهم، وهي ما أطلق عليها الموانع الأخلاقية والموانع الإيجابية. تقوم الأولى على إرادة الإنسان في منع الشر قبل وقوعه،وذلك بتعقل الإنسان وتبصره وبعد نظره مثل العفة و الزهد والرهبنة وإرجاء سن الزواج وكبح جماح النفس في أثناء الزواج، غير أن هذه الموانع لا تكفي وحدها لموازنة أعداد السكان مع الموارد لأن كثيراً من الأفراد لا يملكون النظرة الثاقبة والبصيرة النافذة، ولا تتوافر عند الجميع قوة العزيمة والقدرة على كبح جماح الشهوات وخاصة الطبقات الدنيا، متمثلة بالفقراء، لعدم وصولهم إلى تلك الدرجة من العلم والثقافة التي تمكنهم من ذلك.[3]

نظر "مالتوس" إلى هاتين المجموعتين من الموانع على أنها أمور حتمية ينبغي تحقيقها لإعادة التناسب بين حجم السكان وحجم الموارد، ونظر إلى الموانع الإيجابية على أنها رد فعل من الطبيعة تقوم به لإحداث هذا التناسب إذا لم يعمل الإنسان بوعي منه للحدّ من الزيادة السكانية.

من المالتوسيين الجدد الذين استغلوا واقع الدول المتخلفة التي تشهد انفجاراً في نموها السكاني، ليؤكدوا أن سبب التخلف يعود إلى العامل السكاني الجديد، ومن أبرز المالتوسيين الجدد:[4]

- ✓ **الأمريكي وليم فوغت W.Vogt :** صاحب كتاب «الطريق إلى البقاء» الصادر عام 1948. يقول فيه: «ما لم تتوقف الزيادة السكانية فإنه لابد لنا من إلقاء سلاح المعركة لأنه لم يحدث قط في التاريخ أن تأرجحت كل هذه المئات الكبيرة من ملايين البشر عند حافة الهاوية».

---

[1] عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري، ***علم السكان: نظريات ومفاهيم*** (دمشق: دار الرضا، 2002)، ص. 120.
[2] ، نفس المرجع، ص. 124.
[3] نفس المرجع ، نفس الصفحة.
[4] رمزي زكي، ***نفس المرجع السابق***، ص. 90.

- ✓ **آرثرلويس :Arthur Lewis** صاحب نظرية «عرض العمل». نشر كتاباً عام 1954 عدّ فيه، وفق المبدأ المالتوسي، أنعرض العمل غير المحدود، إنما ينتج من الزيادة السكانية ويؤدي إلى انخفاض أجور العمال وارتفاع معدلات البطالة والعيش في مستوى معيشي منخفض.
- ✓ **هارفي ليبنشتين :Harvey Leibenstein** صاحب نظرية «التوازن شبه المستقر عند حد الكفاف». نشر كتاباً عام 1956، تعرض فيه لخصائص الوضع الديمغرافي في الدول المتخلفة، وتوصل إلى استنتاج مؤداه أن الزيادة السكانية هي التي تعيد دائماً دخل الفرد في هذه الدول إلى النقطة التي بدأ منها وهي حد الكفاف.
- ✓ **ريتشارد نيلسون R.R.Nelson:** صاحب نظرية «المصيدة السكانية». نشر كتاباً عام 1957 عدّ فيه أن الزيادة السكانية في البلدان المتخلفة هي التي تدفع النظام المتخلف إلى التذبذب دائما حول مستوى الركود، وافترض نيلسون أنه في المناطق التي يكون فيها الدخل منخفضاً فإن ثمة علاقة توجد بين الزيادة التي تحصل في مستوى الدخل وعدد السكان، فالزيادة التي تحصل في الدخل القومي تؤثر بشكل مباشرة في زيادة الدخل، مما يساعد على تحسين الوضع الصحي للسكان، فينخفض معدل الوفيات ويرتفع معدل النمو السكاني، فيمتص النمو السكاني كل فائض في الوضع الاقتصادي، فيحافظ المجتمع على توازنه، أما في المناطق التي يكون فيها الإقتصاد متخلفا، فيبدوا الأمر أكثر تعقيدا، فمعدلات النمو السكاني تزيد على معدل نمو التراكم الرأسمالي، فيتراجع الدخل الفردي، وقد يصل إلى حد الكفاف.[1]

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثالث: النظرية الواقعية.Realism theory :

انطلاقا من دراساتهم المستفيضة لفلسفة القوة لدى كل من المفكر الإيطالي نيكولا ميكيافيلي و الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز, و بعد انتقادهم للمثاليين في رؤيتهم للعلاقات الدولية بنظرة أخلاقية ، وبعد دراساتهم المعمقة للتاريخ الدبلوماسي السياسي لكل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية معتمدين في ذلك على المفاهيم الجيوبوليتيكية، استنبط الواقعيون نظريتهم للواقع الدولي، إذ أن الواقعية كنظرية يراد تطبيقها على مشكلات السياسة المعاصرة لم تتبوأ مكانتها المرموقة إلا عقب الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: تعريف النظرية الواقعية.

الواقعية و هي الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية علاقات قوة ,و ترجع جذور هذه النظرية إلى اليونان و الصين القديمة , و قد تعرض لها الفيلسوف الإيطالي " نيكولا ميكيافيلي " حيث نصح في كتابه الأمير { بجعل القوة و الأمن من فوق كل اعتبار}.[1]

و أضهر الفيلسوف السياسي الإنجليزي "توماس هوبز" سنة 1700 " أن الحروب و النزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه على أساس أن الإنسان يعيش حالة فطرة التي تضعه في قتال مع الكل بما يستوجب إقرار نظام معين لإنهاء الفوضى المترتبة عن ذلك , و بهذا فإن النظام العالمي الذي تتعامل بمقتضاه الدول دون سلطة قوية يمكن أن تصبح مجالا تتصارع فيه الدول من أجل القوة ".[2]

المطلب الثاني: أهم مبادئ و مسلمات النظرية الواقعية:

أما من حيث البناء النظري Theoretical framework الذي نتطرق إليه في الفروع اللاحقة انطلقت الواقعية من مسلمات أساسية على المستويين الأونطولوجي و المنهجي انطولوجيا ، و تعد تلك المسلمات منطلقات أولى للفكر الواقعي، و من خلال قام الواقعيون بتشكيل بناء النظري للواقعية السياسية, ولا يمكن فهم هذا البناء النظري إلا إذا تطرقنا إلى المبادئ الأساسية .

الفرع.الأول: أهم مبادئ النظرية الواقعية:[3]

- ✓ أن الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي مردها غياب سلطة مركزية توفر لها القوة الساحة لفرض أحكامها على بقية الدول.
- ✓ تعتبر الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية,و تهتم الواقعية بالدولة المستقلة ذات السيادة و اعتبارها عاملا مؤثرا في السياسة الدولية و في ميزان القوى.

---

[1] إكرام بركان, ***أهم مبادئ و مفاهيم النظرية الواقعية(القوة, المصلحة,ميزان القوى)*** (2009)، ص .30.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع، ص. (35 40).

- ✓ بقاء الدول مرهون بقوتها و خاصة العسكرية منها ، حيث تعتبر القوة العسكرية أقل مكانة في هذا الجانب، و لكنها مهتمة لأنها وسيلة لاكتساب القوة الواطنية ومحدد رئيسي للسلوك الدولي تجاهها .
- ✓ تعمل الدول على تحقيق المصلحة الواطنية من خلال إكتساب القوة لذلك يستبعد الواقعيون الأفكار المتداولة حول تنافس المصالح بين الأمم و يرون أن الدولة في الغالب تتقارب من حيث المصالح إلى درجة وصول البعض إلى الحرب.
- ✓ تعتبر أن العالم هو عالم صراع و حرب و أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة.
- ✓ ترى أن سياسة التحالفات تزيد من مقدرة الدول على حماية نفسها ضد المخاطر المحتملة و من الطبيعي أن تسعى إلى إكتساب أكبر قدر ممكن من القوة ذلك أن الاستقرار لايتحقق إلا من خلال المحافظة على توازن القوى.
- ✓ لا يمكن إطلاقا لأية دولة تفويض المنظمات الدولية لحمايتها أو الدفاع عنها بما في ذلك القانون الدولي لأن هناك صعوبات حقيقية في تحقيق السلام عن طريقها.
- ✓ الهدف الأسمى للدول هو الأمن و الطبيعة الأساسية هي الحفاظ على الأمن الذاتي

الفرع الثاني: المسلمات الرئيسية في الفكر الواقعي:[1]

- ✓ أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون.
- ✓ أن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية و عن تحليل و فهم التجارب و دراسة التاريخ.
- ✓ وجود عوامل ثابتة و غير قابلة للتغير تحدد السلوك الدولي, و بالتالي فمن الخطأ كما فعل الميثاليون،الرهان على أن المعرفة و الثقافة يمكن أن تغير بسهولة في الطبيعة البشرية و في الرأي العام.
- ✓ أن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة, التي تزايد احتمالات النزاع بينها لندرة الموارد.

و عموما فالمدرسة الواقعية هي مدرسة فكرية تركز على فهم سير السياسة الدولية و شرح مواقف الدول الكبرى و تتقارب دراساتها و إستراتيجيات الدفاع، حيث تركز على فض الخلاف في المدى العاجل أو المتوسط و تعتبر الدولة هي الهدف الأساسي للأمن كما تستند على القوة و الإمكانات العسكرية لمجابهة التهديدات.

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** (الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط1،2007)، ص. (141).

خلاصة الفصل التمهيدي

مما سبق ذكره يمكن أن نستخلص بأن النظريات التي عالجت ظاهرة الأمن الغذائي هي نظريات تدرس طبيعة التطور لظاهرة الأمن الغذائي. وهذا ما علج في هذا الفصل التمهيدي و نستخلص ما يلي:

نظرية الأمن الإنساني و نستخلص في هذه النظرية أنها تحمل في مضمونها تغيرات جذرية على مستوى الممارسات الدولية و السياسات الوظيفية من حيث المساعدة على الوقاية و إدارة و معالجة التهديدات الأمنية, ووفقا لذلك فإن حقوق المواطنين و التنمية الاقتصادية و الديمقراطية و السياسية و نزع السلاح و حماية البيئة أصبحت تشكل الشروط الأساسية لضمان الأمن و الخيارات المستقبلية للقضاء على الظلم و العنصرية المؤدية للعنف. و لئن نجحت أوروبا في تحقيق الاستقرار و ضمان الأمن في النصف الثاني من القرن العشرين.

و بخصوص نظرية التوازن شبه المستقر نستنتج أنه هناك علاقة بين السكان و النمو الإقتصادي، و طبقا لهذا فإن النمو الإقتصادي يتوقف على مستوى الأرباح ، و هذا بدوره يتوقف على مستوى الأجور المدفوعة للعمال.و بمستوى الأجور المدفوعة يتوقف على مستوى الأجور يتوقف على مستوى السلع الزراعية الغذائية، و هذا يحدد مستوى الريع (العائد للأراضي الزراعية). و أدى بهم ذلك إلى دراسة تطور ألا نصبه النسبية للناتج الإجمالي بين طبقات المجتمع لإكتشاف قوانين التوزيع المحدودة للتطور الإقتصادي. و هذا الأخير يساعد في تطور نمو الغذائي في المجتمع.

وفيما يخص النظرية الواقعية نستخلص أن الواقعية قد لعبت دورا بارزا و مهما في أقلمة تفكير صانع القرار الأمريكان بما يتماشى و مصالح السياسة الخارجية الأمريكية في أعقاب الحرب الباردة الثانية إلى غاية بداية السبعينيات من القرن العشرين,بعيدا عن الاعتماد المتزايد على الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها فالولايات المتحدة الأمريكية تتدخل في مختلف بؤر التوتر متى شعرت أن مصالحها باتت مهددة دون الاستناد إلى قرار المنظمة الأممية.

و لقد كانت الواقعية إطارا نظريا مناسبا لفهم و تفسير السياسة الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية على ضوء التناقضات الشديدة التباين بين مختلف الوحدات السياسية, و شتى الأيديولوجية المتعادية كالصدام بين الفاشية و الشيوعية و الليبرالية,فتاريخ العلاقات الدولية ـ عند الواقعين و على رأسهم هنري كيسنجر ـ هو تاريخ الفوضى و الصراعات المتواصلة بين الدول.

الفصل الأول:

ماهية الأمن الغذائي

الفصل الأول: ماهية الأمن الغذائي.

قضية الأمن الغذائي مشكلة جوهرية بل أنها تأخذ أهمية قصوى في ظل بعض الظروف السياسية الخاصة و تزايد السكان المطرد بتطلب تنمية زراعية متطورة و مدروسة و لفهم أبعاد هذه المسألة لابد من التدرج إلى النقاط التالية:

- مفهوم الأمن الغذائي.
- سياسات تحقيق الأمن الغذائي.
- العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي و الأهداف و المقاصد من تحقيقه.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي:

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة الوجود و الحديثة الأثر في التفكير التنموي لذا من البديهي إمكان تحديد هذا المفهوم :

المطلب الأول:تعريف الأمن الغذائي:

هناك العديد من المفاهيم التي عالجت موضوع الأمن الغذائي، و تختلف بإختلاف توجهات واضعيها, فالأمن الغذائي مفهوم يساعد في تعزيز منهج متكامل لحل مشكلات الغذاء و التغذية.

إلا أن التعريف المقبول على نطاق واسع في الوقت الحالي لكونه يعبر عن روح المفهوم، و هو ذلك الذي طرحه البنك الدولي سنة 1986.[1]

أ- فالأمن الغذائي هو...حصول كل الناس، و في أي وقت على الغذاء كاف لحياة نشطة و سليمة، و عناصره الجوهرية هي: وفرة الغذاء، و القدرة على تحصيله، و بالتالي فإن الأمن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء [2]

لقد طرحت صيغ عديدة لهذا المفهوم, تختلف في التفسير، لكن يبدو أن هناك إجماع حول المبادئ الأساسية للأمن الغذائي، و يمكن لهذه المبادئ، كما جسدها تعريف البنك الدولي أن تميز على النحو التالي:[3]

1- التأكيد على تحصيل الطعام و ليس على عرضه.

2- التأكيد على تحصيل الغذاء من قبل كل الناس متضمنا إلى النظرة الإجمالية ليست كافية، و أن وضع الأفراد و المجموعات الاجتماعية المعرضة للخطر يعد أمرا بالغ الأهمية.

3- يشير التعريف إلى وفرة الغذاء' و قدرة الحصول عليه معا.

هذه المبادئ التي تركز عليها مهمة جدا و وجودها في أرض الواقع لتحقيق مفهوم الأمن الغذائي. فالرابط بين تحصيل الطعام وعرضه مهم جدا،فقد يكون هناك وفرة غذائية دون أن تكون تلبية للحاجات إذ أنها مربوطة بسياسة توزيع المداخيل في المجتمع و سياسة دعم الأسعار الغذائية ،فعدم توفر فئات إجتماعية معينة على مداخيل، يحرمها من الحصول على الغذاء رغم توفره من حيث العرض و هذا ما شير إليه البند الثالث، في الربط بين الوفرة، و التحصيل الفعلي للغذاء

---

[1] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، ***حالة إنعدام الأمن الغذائي*** (روما: منظمة الاغذية و الزراعة، 2009).

[2] أحمد جابة ، ***مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر وآفاقه المستقبلية*** (مذكرة لينيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص نظرية التنمية,1991) ,ص.2.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

غير أن التعريف لا يدلنا على كيفية الحصول على هذا الغذاء من الإنتاج الوطني, أو عن طريق التبادل الدولي، كما أنه لا يراعي مستوى التنمية الاقتصادية لهذا البلد أو ذاك فالتعريف يبدو أنه وفي لنهج المؤسسة الدولية و هذا هو الدور الذي تقوم به الآن المنظمة العالمية للتجارة بإعتبار هذه النزعة مشوهة لتجارة الدولية.

ب ـ التعريف الثاني للأمن الغذائي يعرف على أنه :"قدرة جهاز الإنتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع". [1]

هذا المفهوم الكلي للأمن الغذائي، في حد ذاته، تختلف النظرة إليه، بين البلدان المتقدمة المهيمنة على إنتاج الغذاء، و البلدان النامية المستوردة للغذاء عموما، فبينما ترى البلدان المتقدمة، بأنه تلك الكمية الغذائية المنتجة التي لا تتجاوز الكمية الضرورية للحفاظ على العادات و الأنماط الموجودة، فإن البلدان النامية ترى أنه: يكفي توفر الغذاء بمختلف أنواعه، و الذي يتناسب مع مستواها في ضمان الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة.[2]

وعلى هذا المستوى فإن الأمن الغذائي يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية ككل، وقدرة جهاز الإنتاج الفلاح الوطني، دون أن ننسى قدرة البلاد المالية لتغطية العجز عن طريق الاستيراد.

هذا التعريف يظهر أنه أكثر مرونة، وأكثر واقعية، فهو يربط الأمن الغذائي بمستوى الأداء الإقتصادي للجهاز الإنتاجي الوطني بالدرجة الأولى، ومساهمة قطاعات النشاط الاقتصادية الأخرى في هذا الأداء و هذا طبعا مرتبط بمستوى التنمية الإقتصادية الذي وصل إليه هذا الإقتصاد أو ذاك.

و في التعريف الأخر للأمن الغذائي يمكن التميز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق و نسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي ، و هذا المستوى مرادف للإكتفاء الذاتي الكامل ،و يعرف أيضا بالأمن الغذائي. و من الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوق على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص و تقسيم العمل و استغلال المزايا النسبية.[3]

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع و المواد الغذائية كليا أو جزئيا، و يعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات

---

[1] Mouloud slougui ,***politique algérienne en matière de sécurité alimentaire*** (alge: C R E D،1988)،p. 141.

[2] السيد محمد السيرتي,***الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية*** (الإسكندرية:دار الجامعات الجديدة،2000)، ص.11.

[3] بلقاسم سلاطنية و عرعور مليكة، ***معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده*** (مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية, بسكرة،جامعة محمد خيضر، العدد 5 ،2009)،ص.20.

مجتمعهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا و ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بإنتضام.[1].

و بناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الإحتياجات الغذائية الأساسية,بل يقصد به أساس توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الإحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى و بالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الأخرين.

و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات:[2]

- وفرة السلع الغذائية.
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

المطلب الثاني: تعريف منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة للأمن الغذائي:

إستنادا إلى التعريف الذي أعطاه مؤتمر القمة العالمية للأغذية في روما الذي عقد في روما عام 1996 : يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بغرض الحصول من الناحيتين المادية و الإقتصادية, على أغذية كافية و سليمة و مغذية تلبي حاجاتهم التغذوية و تناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط و الصحة، ولا يعني هذا فقط وجوب توافر الكمية الكافية من الأغذية في بلد ما، بل أيضا أن يملك السكان القدرة على شراء تلك الأغذية ، و كان الهدف الذي حدده مؤتمر القمة يقضي بخفض عدد من يعانون من إنعدام الأمن الغذائي من 800 مليون نسمة بحسب تقديرات عام 1995 إلى 400 مليون نسمة في عام 2015.[3].

و انطوى هذا المفهوم على توسيع لكي يتضمن السلامة الغذائية والتوازن في المكونات المغذية ليكون بذلك أكثر تعريفا للأمن الغذائي. ويؤكد هذا المفهوم أن "الأمن الغذائي على المستويات الفردية والأسرية والوطنية والإقليمية والعالمية يتحقق عندما يكون لدى الجميع وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم و تفضيلاتهم الغذائية لممارسة حياة فاعلة وصحية".

إن تعاريف الأمن الغذائي متعددة نتيجة تباين وجهات النظر لهذا المفهوم، حيث يركز البعض على أن الأمن الغذائي يعنى "قدرة وطن أو إقليم معين على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية في الحالات الحرجة والطارئة الاستثنائية".معنى أنها تركز على مفهوم التخزين فقط وظرفية الهدف ومن ثم على بعض السياسات الجزئية لهذا المفهوم.. ويرى فريق آخر أن مفهوم الأمن الغذائي

---

[1] نفس المرجع السابق،ص(21).

[2] صديق الطيب منير، ***المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي*** (الرياض: مركز الدراسات و البحوث لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008) ، ص. 10.

[3] F A O,***state of food in securitity in the world***(2002),p.1.

يعني " قدرة الحكومة أو الإدارة الإقليمية على توفير أهم السلع الغذائية الإستراتيجية للسكان في وقت الحاجة بالكمية والأسعار المناسبين ويرى فريق ثالث أن هذا المفهوم يعني" توفير الغذاء الكافي لضمان حياة صحية ومنتجة لجميع المواطنين في جميع الأوقات" ويربط البعض بين مفهوم التنمية الزراعية والأمن الغذائي.. حيث يرى أن الأمن الغذائي يمثل الجانب السياسي القومي من التنمية الزراعية وأهدافها وهو يسهم بالسعي نحو تقليص الفجوة بين الطلب على المنتجات (أو الاحتياجات الاستهلاكية) الغذائية ومستلزمات إنتاجها وبين ما ينتج منها فعلا، وذلك بغرض تخفيف الاعتماد على العالم الخارجي في توفير الاحتياجات الغذائية وخاصة الأساسية منها، ومن ثم تجنب التعرض لضغوط التبعية الخارجية.[1]

ويتضح من تحليل واستعراض هذه التعاريف لمفهوم الأمن الغذائي أنها جزئية حيث إنها تركز على جانب أو أكثر من جوانب هذا المفهوم دون النظرة الشمولية له، وعلى هذا فيمكن اقتراح التعريف التالي لمفهوم الأمن الغذائي والذي يشكل أهدافه ووسائله ونتائجه، ولعل شمول هذا التعريف يكون هو المعيار والفيصل للحكم على مختلف الأهداف والسياسات والبرامج والنتائج المرتبطة به من حيث علاقتها بهذا المفهوم من ناحية وكذلك مستوى النجاح والفشل في تحقيقه من ناحية أخرى حيث إن غياب أو نقص هذا الشمول يؤدي إلى اختلاط وتداخل الأمور.

[1] أحمد جابة، **نفس المرجع السابق**، ص. 3.

المبحث الثاني: سياسات تحقيق الأمن الغذائي و العوامل الموثرة فيه.

إن تحقيق الأمن الغذائي لأية أمة، قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة، ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية.

و لقد تزايد الاهتمام العالمي بأزمة الغذاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية التي يصاحبها عادةً أزمات ومسؤولية اجتماعية لها كلفة باهضه على الدول والحكومات خاصة وان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اعتبر أزمة الغذاء انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان وقد شهدت العديد من دول أفريقيا واسيا تظاهرات ومسيرات احتجاجية مناهضة لحكوماتها بسبب ارتفاع الأسعار ومطالبة بحل مشكلة شحة الغذاء، و من خلال هذا المبحث سنتناول السياسات التي تحقق الأمن الغذائي و العوامل التي تأثر فيه.

المطلب الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي.

وبناءً على ذلك فإنه لتحقيق الأمن الغذائي يجب العمل على تحقيق التالي:

1-العمل على تنمية القطاع الزراعي حيث أن هذا القطاع هو المنعي بتحقيق الأمن الغذائي في المقام الأول.

2- إن أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستديمة غاية لها, وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي والرغبة في إيجاد حل جذري ودائم لها ويمكن إجمال هذه الغاية في "تعزيز جهود تحديث الزراعة وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة في إطار متكامل يحقق مصالح جميع الأقطار وهذا ما يمكن التعبير عنه بتحقيق التنمية الزراعية المستديمة .

3- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الإنتاجية في الزراعة يمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز القدرة عن طريق التكامل والتنسيق بين السياسات التنموية في البلدان خاصة في الميدان الزراعي، وعبر تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات البحوث الزراعية وتوظيفها لصالح التنمية الزراعية.[1]

[1] **عبد القادر الطرابلسي، *مشكلة الغذاء في الوطن العربي في دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق* (بيروت : سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 13، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، 1998)، ص. 384.**

4- حيث أن من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي ما يعرف بالتوزيع غير المتكافئ للموارد الزراعية فلابد من إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي وبالذات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، خاصة أن الوطن العربي يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل (تكامل الموارد الإنتاجية الزراعية، عدم تباين مستويات النمو الاقتصادي، وحدة اللغة والتاريخ والدين). هذا بالإضافة إلى ما سيحققه هذا التكامل من ميزات اقتصادية هامة تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وعلى المستوى المعيشي لسكانها حيث سيعمل هذا التكامل على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية و سيزيد من مرونة عناصر الإنتاج، مما سيسمح بزيادة حجم الإنتاج ليواكب الزيادة الحاصلة في الطلب على السلع الزراعية كما أن هذا التكامل سيحدث تغييرات هيكلية في الزراعة العربية، فسعة السوق العربية ستمكن من تحقيق كفاءة اقتصادية للوحدات الإنتاجية الزراعية في ظل الاقتصاد الدولي الذي ستقوم على تنظيميه منظمة التجارة الدولية، خصوصا أن اتفاقية "الغات" قد خفضت القيود الجمركية وأزالت الحواجز غير الجمركية، وبذلك فإن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي -إن تحقق- سيزيد الكفاءة التنافسية للصادرات الزراعية العربية، وسيساعد الدول العربية على زيادة التبادل فيما بينها في مجال السلع الغذائية، خاصة أن هذا التبادل لا يزال ضعيفا جدا رغم إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودخولها مرحلة التنفيذ مطلع عام 1998.

5- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي وما يفتحه من آفاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل، كتطوير كفاءة استغلال المساحات الزراعية المتوافرة وتوسعها وتحسين استخدام التقاوي (بذور القطن والقمح والفول ونحوها) والبذور المحسنة واختيار التركيب المحصولي والدورة الزراعية بالصورة الأكثر ملائمة، والتوسع في المكننة الزراعية وتبني أساليب الري الحديثة وتطوير الأصول الوراثية باستخدام التقانة الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الكيماوية خاصة إن تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني، يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان الزراعي حيث يجب تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي (البحوث الزراعية) و التنسيق بين مراكز البحوث وأنشطتها وتزويدها بالكوادر المؤهلة للقيام بالأبحاث واعتماد الموارد الكافية المخصصة لهذه الأبحاث من الحكومات وتجهيزها بالتجهيزات العلمية والفنية والمختبرات المتخصصة , وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في هذه الأبحاث , و أن تعمل الحكومات على توفير البيئة العلمية والمهنية التي تحافظ على العلماء والباحثين في هذا المجال بشكل خاص وفي كافة المجالات بشكل عام.

6- أن تتكامل سياسات تنمية القطاع الزراعي مع السياسات التنموية الأخرى كسياسات التخفيف من الفقر والسياسات السكانية ...إلخ.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص.388.

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي:

أضهر التحليل السابق لأوضاع الأمن الغذائي و إتساع الفجوة الغذائية و إنخفاض الإكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية ،و في الواقع يرتبط هذا الوضع بكثير من المتغيرات ، و من أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي و هي كالتالي:

1ــ العوامل الديموغرافية:

يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فإذا شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة, فسوف يؤدي هذا إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء. كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، حيث تؤدي الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو و بين الدول (الطالبة للعمالة), إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة, مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق.

كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي إجمالا في معظم الأقطار في العقد الماضي, إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى. ويصاحب النمو الاقتصادي –عادة– تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر, بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر. ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.

وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد, ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا. [1]

2– العوامل الطبيعية:

[1] صبحي القاسم، **<u>الأمن الغذائي العربي حاضره و مستقبله</u>** (عمان: مؤسسة عبد الحميد سوفان،1993)،ص. (99 - 102).

يعزى قصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها:[1]

• انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية.

• اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.

• عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.

• التصحر و التعرية والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دورا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء.

3- الخيارات التنموية الكلية:

تنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى , وفي كثير من الإستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم. و كثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لا يعطى اهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة. فكثير من اقتصاديي التنمية لم يعيروا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبيا – مع بعض الاستثناءات– رغم قول بعض الاقتصاديين إن أي ثورة صناعية تحدث لابد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان.

و يعتبر إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة –وفي المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية– أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي ، بالإضافة إلى عدم نجاح السياسات الزراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري أو القومي .

بالإضافة إلى العوامل الثلاثة السابقة يمكن القول أن من أهم أسباب العجز الغذائي تكمن في التوزيع غير المتوازن بين الأقطار للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية, من موارد طبيعية وبشرية ومالية , كما أن الفقر يعتبر سبب رئيسي لإنعدام الأمن الغذائي أيضاً في الآونة الأخيرة أدى انخفاض سعر الدولار والزيادات المستمرة في أسعار النفط إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وازدادت الأمور حدة عند البحث عن بدائل للطاقة له فكان الوقود الحيوي(الإيثانول) المستخرج من المحاصيل الزراعية كالقمح والذرة وقصب السكر وإنتاج ليتر منه يكلف حاليا 60 سنتاً والبحث جار لتخفيض كلفته بينما تصل كلفة إنتاج ليتر من البنزين إلى44 سنتاً، ولمزيد من معرفة الأخطار القادمة فـــ 12

[1] دانية ثابت الدروبي، ***واقع الأمن الغذائي العربي و تغيرات المحتملة في ضوء المتغيرات الإقتصادية الدولية*** (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، ، المجلد 24، العدد الأول، 09 04 2008)، ص.300.

ليتراً من الإيثانول تحتاج إلى أكثر من 230 كغ من الذرة وهذه الكمية تكفي لإطعام إنسان طيلة عام كامل.[1]

المبحث الثالث: أهداف و وسائل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للأمن الغذائي.

إن أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها. و تحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي و الرغبة في إيجاد حل جذري و دائم لها.

المطلب الأول: الأهداف من تحقيق الأمن الغذائي.

إن تحقيق هذه الغاية يستوجب توجيه التنمية الزراعية و خاصة في الوطن العربي بصفة خاصة لتحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول:

زيادة الإنتاج الزراعي كما و كيفا حتى يستطيع الإستجابة لمقتضيات الإستهلاك من المواد الغذائية،خاصة أن هذا الأخير في إزدياد مطرد بفعل عواما نذكر منها:[2]

- زيادة عدد السكان أو النمو الديمغرافي:

فحجم الإستهلاك من المواد الغذائية يتزايد بإزدياد عدد السكان وبالتالي فإن الإنتاج الزراعي ينبغي أن يواكب الزيادة الحاصلة في عدد السكان تفاديا لحصول عجز غذائي.

- ارتفاع مداخل الأسر:

ينعكس النمو الإقتصادي في زيادة مداخيل الأسر كما أن تشجيع الإستثمار من شأنه أن يتيح للأسر مداخيل إضافية وهو ما يشجع هذه الأسر على زيادة حجم استهلاكها من المواد الغذائية حيث تفيد بعض الإحصائيات أن مرونة الإتفاق على الغذاء بالنسبة للدخل في البلدان التي قطعت شوطا في طريق النمو تصل إلى 0،6، و هو ما يعني أن زيادة في الإتفاق على الغذاء بمقدار 6 و هي نسبة لا يستهان بها.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص. (301- 303).

[2] المركز الوطني للمعلومات، ***الأمن الغذائي*** (اليمن:مركز الوطني للمعلومات، 2005) ، ص. (11- 12).

- التحضر:

ينجر عن الهجرة المتزايدة للسكان نحو المدينة في حجم الإستهلاك من المواد الغذائية،و ذلك نظرا لما توفر المدينة من فرص للعمل و من قنوات تسهل الحصول على الغذاء.

الهدف الثاني:

تحسين أداء و فعالية القطاع الزراعي و رفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية، و الإدخال المتزايد لمختلف الإبتكارات و الإختراعات التقنية الزراعية,و ذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة العربية و تمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري في مختلف البلدان العربية.

الهدف الثالث:

تنمية التجارة البينية العربية و القدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية و الخدمات توجها نحو إقامة سوق عربية مشتركة.

الهدف الرابع:

الإرتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخولهم الإقتصادية و جعل المرأة الريفية تضطلع بدورها في التنمية الزراعية.[1]

- إن تحقيق الأهداف يستلزم التركيز على الأمور التالية:[2]

- ❖ تعزيز التكامل الإقتصادي خاصة في الميدان الزراعي.
- ❖ تعزيز قدرات الإستحواذ على التكنولوجيا الزراعية.
- ❖ توفير الظروف المناسبة للتمويل و الإستثمار في الميدان الزراعي.
- ❖ تطوير علاقات التبادل التجاري مع المحيط الخارجي (الدول و التكتلات الإقتصادية)بما يتماشى مع المصالح الآنية و المستقبلية للتنمية الزراعية، وهذا ما سنتعرض له في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: وسائل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للأمن الغذائي.

من خلال هذا المطلب سنحاول استعراض وسائل من خلالها تحقيق أهداف الأمن الغذائي:[3]

أولا: تعزيز التكامل الإقتصادي الزراعي:

[1] نفس المرجع السابق، ص. 13.
[2] نفس المرجع السابق، ص. 15.
[3] صحيفة الوسط، ***البعد السياسي و التنفيذي في معضلة تحقيق الأمن الغذائي العربي*** (مملكة البحرين :صحيفة الوسط اليومية السياسية المستقلة، ، العدد 2854، 30 جوان 2010)، ص 15.

لا يمكن للأهداف الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي أن يتحقق إلا عن طريق إيجاد و تعزيز التكامل الإقتصادي الزراعي،خاصة أن الوطن العربي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل (تكامل الموارد الإنتاجية الزراعية،عدم تباين مستويات النمو الإقتصادي،وحدة اللغة التاريخ،و الدين).

هذا بالإضافة إلى ما سيحققه هذا التكامل من ميزات إقتصادية هامة تعود بالنفع على التنمية الإقتصادية في البلدان العربية و على المستوى المعيشي لسكانها فما سيبعثه التكامل الإقتصادي الزراعي العربي من تنسيق بين الخطط و السياسات التنموية الزراعية للدول العربية ، و من دعم للتخصص الإنتاجي بين هذه الدول(حيث تختص كل دولة في إنتاج المواد التي تتمتع فيها بميزات نسبية و تستورد تلك التي لا تتمتع بالميزة النسبية من الدول العربية الأخرى)،سيكون له الأثر الإيجابي في إعادة توزيع و تخصيص الموارد الإنتاجية بالشكل الذي يخدم التنمية الزراعية في الدول العربية.كما أنه سيؤدي إلى جعل المنتوج العربي أكثر قدرة على المنافسة لما سينجر عن التخصص الإنتاجي من خفض في التكاليف و الإستفادة من مزايا الإنتاج المتسع.

و تعد ظاهرة التوزيع غير المتكافئ للمواد الزراعية من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي، فبينما تتوافر الموارد المالية لأغراض الإستثمار الزراعي في بعض الأقطار العربية،نجد أن مواردها الأرضية تتسم بالندرة.و العكس أيضا،إذ تتسم بعض الأقطار بوفرة الموارد الأرضية والعمالة الزراعية،في حين نجد أن ندرة مواردها المالية تؤدي بالموارد المتوفرة إلى حالة عدم الإستخدام الكفوء.

و إن إعتماد كل دولة على مواردها الذاتية و عدم تحقيق إطار تكاملي عربي متين تستطيع من خلال الحصول على موارد إضافية لدفع عجلة التنمية بالسرعة المطلوبة ,أدى إلى أن يكون إستخدام الموارد الإقتصادية الزراعية في بعض الدول العربية لا يزال دون التشغيل الكامل، وهو ما يعكس سلبا على حجم الإنتاج الزراعي في الوطن العربي و غرز اتساع الفجوة الغذائية في جل الدول العربية.

و هكذا فإن التكامل الإقتصادي الزراعي يعد أهم وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة و حل المشكل الغذائي في الوطن العربي،و مقومات هذا التكامل متوافرة في الأقطار العربية، فهناك موارد طبيعية و بشرية و مالية كبيرة نسبيا و غير مستغلة استغلال كاملا يمكن بواسطتها تحقيق تنمية إقتصادية زراعية شاملة و بمعدلات عالية.

كما أن هذا التكامل سيحدث تغيرات هيكلية في الزراعة,فسعة السوق ستمكن من تحقيق كفاءة إقتصادية للوحدات الإنتاجية الزراعية في ظل الإقتصاد الدولي الذي ستقوم على تنظيميه منظمة التجارة الدولية،خصوصا أن اتفاقية "الغات" قد خفضت القيود الجمركية، [1]

[1] نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.

و أزالت الحواجز غير الجمركية،وبذلك فإن التكامل الإقتصادي الزراعي ــ إن تحقق ــ سيزيد الكفاءة التنافسية في مجال السلع الغذائية.

ثانيا: تعزيز قدرات الإستحواذ على التكنولوجيا:

يعتبر تحسين أداء القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية هدفا إستراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي و يتمثل السبيل إلى تحقيق هذا الهدف في تعزيز قدرات الإستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي و ما يفتحه من آفاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل كتطوير كفاءة إستغلال المساحات الزراعية المتوافرة و توسعها و تحسين إستخدام التقاوي (بذور القطن، و القمح و الفول) و البذور المحسنة و إختيار التركيب المحصولي و الدورة الزراعية بالصورة الأكثر ملائمة و التوسع في المكننة الزراعية و تبني الأساليب الري الحديثة و تطوير الأصول الوراثية بإستخدام التقانة الحيوية و الهندسة الوراثية و التقنيات الكيماوية.

إن تطوير الإنتاجية و الإنتاج الزراعي بفرعية النباتي و الحيواني، يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان الزراعي.و رغم إدراك بعض الدول مثلا الدول العربية ما للأساليب العلمية و التقنية المتطورة من أهمية في تحقيق التنمية الزراعية فإن جهودها لا تزال عاجزة عن الإستحواذ على التكنولوجيا الزراعية و استخدامها بشكل يسمح بالانتقال من حالة العجز و الاستيراد إلى حالة الوفرة و التصدير،فالتوسع الرأسي في المساحات المزروعة بواسطة تكثيف الإنتاج عن طريق إستخدام التقانة, و هذه الأخيرة لم تتطور في الوطن العربي,خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل ذات العلاقة بالأمن الغذائي كالحبوب و اللحوم و الألبان.

ثالثا:تشجيع التمويل و الإستثمار في القطاع الزراعي.

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في البلدان العربية و الدور الذي قد يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي،و بالتالي فإن حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي لا يتناسب مع الأهمية الإستراتيجية للقطاع سواء من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديمغرافي، أو من حيث القوة البشرية العاملة،أو من حيث مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

و من الواضح أن هذه الاستثمارات لم تطرق حتى الآن بالانطلاق الجاد ،و أهم فرصة الإنتاج الزراعي المتاحة من حيث توافر الموارد الطبيعية غير مستغلة أو ضعيفة الإستغلال.

و مما سبق نستنتج أن رفع الإنتاجية و تحقيق تنمية زراعية مستدامة لمواجهة العجز الغذائي يتطلب مضاعفة الإستثمارات الزراعية من حيث مقاديرها،كما يتطلب ترشيد استغلالها إقتصاديا و

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

إجتماعيا و تحسين توظيفها تقنيا و إداريا و كلها أمور تستوجب خلق مناخ مناسب للإستثمار قادرا على استقطاب الأموال العربية المهاجرة و التي تتراوح وفقا للأرقام المتداولة بين 600 و 700 مليار دولار، أي أنه مقابل كل دولار واحد مستثمر في المنطقة العربية هنالك 6 مليار بملكية عربية مستثمرة في الخارج.

خلاصة الفصل الأول

انطلاقا من الإشكالية و الفرضية المتبعة في هذا الفصل نستنتج أن مفهوم الأمن الغذائي هو ظاهرة إجتماعية متعددة الأبعاد و يستوجب دراساتها من هذا المستوى ، و من هذا نعتبر أن الأمن الغذائي عملية سياسية تشترك فيها الدولة و الشعب من الدرجة الأولى بالاعتماد على مصادر غذائية خاصة بالبلاد و ذلك لتقليل أو تجنب التبعية الغذائية ثم الوصول إلى مرحلة التعاون الدولي سواء في شكل التبادل في الأسواق الغذائية الدولية أو في شكل المساعدات الدولية، و هو العملية التي نعتقد أنها مجدية و مستقبلية و تضمن للمجتمع العيش في أمان و إستقرار، و لا تبعية له بأي شكل من الأشكال.

ونستنتج من سياسات تحقيق الأمن الغذائي أن السياسات الزراعية بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الاعتماد المفرط على الواردات لضمان تأمين الغذاء، ونلاحظ أن الجزائر سعت منذ عقود مضت إلى تطوير الفلاحة من أجل بلوغ هدف الاكتفاء الذاتي غير أن ارتفاع فاتورة الغذاء من سنة إلى أخرى يطرح إشكالية مدى تجسيد عمليات تأمين الغذاء، انطلاقا من الإنتاج المحلي الذي يظل بعيدا عن الهدف المسطر.

نستنتج مما سبق في أهداف و وسائل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للأمن الغذائي. نستنتج أن رفع الإنتاجية وتحقيق تنمية زراعية مستديمة لمواجهة العجز الغذائي يتطلب مضاعفة الاستثمارات الزراعية من حيث مقاديرها، كما يتطلب ترشيد استغلالها اقتصاديا واجتماعيا وتحسين توظيفها تقنيا وإداريا وكلها أمور تستوجب خلق مناخ مناسب للاستثمار قادر على استقطاب الأموال العربية المهاجرة والتي تتراوح وفقا للأرقام المتداولة بين 600و 700 مليار دولار أي أنه مقابل كل دولار واحد مستثمر في المنطقة العربية هنالك 56مليار بملكية عربية مستثمرة في الخارج، و إذا تحول هذا الإستثمار في الداخل تنقص الفجوة الغذائية و التبعية كذلك.

الفصل الثاني:

آفاق تطور الأمن الغذائي المستدام و التحديات الموجهة لتحسينه في الجزائر.

الفصل الثاني: آفاق تطور الأمن الغذائي المستدام و التحديات الموجهة لتحسينه في الجزائر.

لعل المهمة الرئيسية للأمن الغذائي في أي بلد تتمثل في توفير الغذاء للسكان، و يعتبر توفير الغذاء و استقراره من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي. و الجزائر تسعى جاهدة إلى تحسين معدلات التنمية الإقتصادية التي تقترن عادة بتحسين امتداداتها الغذائية، و القضاء التدريجي على أوجه النقص أو العجز الغذائي. و لما كان القطاع الزراعي هو القطاع الإقتصادي الرئيسي و المصدر الأساسي لإنتاج الغذاء، فإن مقدرة الجزائر على توفير الغذاء و استقرار عرضه قد تأثرت كثيرا بمحددات و عراقيل، وواجهتها مشاكل شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان النامية عموما، و الغربية خصوصا، و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

- واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر.
- الأمن الغذائي الجزائري في التشريعات الوطنية.
- الأمن الغذائي الجزائري في المنظمات الدولية.

المبحث الأول: واقع الإنتاج الزراعي ـ الحيواني في الجزائر.

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما، و الإنتاج الحيواني خاصة لأنهما الركيزة الأساسية في توفير الغذاء. و يتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، و الإنتاج الحيواني جيدا و العكس صحيح. والجدير بالذكر أن هذا الفرع من الزراعة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها مجموعة الحبوب و مجموعة البقوليات، و مجموعة الخضر و الفواكه، إلى جانب الزراعات الصناعية.

و أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر، هي: الأبقار و الأغنام و الماعز و الخيول و الإبل، بالإضافة إلى الدواجن و الأسماك التي سنتطرق إليها بالتفصيل من حيث تطورها الإنتاجي.

المطلب الأول: واقع الإنتاج النباتي في الجزائر.

و تتجلى المكانة المهمة التي يحتلها الإنتاج النباتي في مجموع الزراعة الجزائرية سواء كان ذلك من حيث المساحة الزراعية المستعملة، أو من حيث معدل الإنتاج،و حتى من حيث ثقله الإقتصادي.و تعتبر الحبوب و البقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل النباتية،و ذلك نظرا إلى أهميتها الغذائية الأساسية للسكان و نظرا إلى عدم كفاية الكميات المنتجة محليا من أهم تلك المحاصيل،تضطر الدولة إلى استيراد كميات كبيرة منها لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة، و بخاصة منها في مادة القمح،مما يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على ميزانية الدولة.و لهذا،فقد اعتبرت الجزائر في هذا المجال "مطمورة العالم من القمح"، و بدرجات متفاوتة تأتي بقية المجموعة السلعية.

و للعلم، فقد كانت الجزائر إبان الفترة الاستعمارية و البدايات الأولى من الاستقلال،من الدول المصدرة لبعض هذه المحاصيل ذات الدلالة الإقتصادية المهمة، كالقمح مثلا(خدمة للإقتصاد الاستعماري)، غير أنها في الوقت الراهن، و بالرغم من امتلاكها إمكانيات مهمة في مجال الإنتاج النباتي و الغذائي و اكتسابها تجربة تنموية لا بأس بها، فإنها تحولت من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة بامتياز في تلك المحاصيل ذات الإستهلاك الواسع،و بخاصة منها الحبوب و البقول.و هذا التحول ليس له ما يبرز من الناحية الإقتصادية الموضوعية.و سنتطرق في ما يلي إلى التحولات التي عرفتها هذه المجموعات المحصولية بشيء من التفصيل. [1]

أولا: تطوير المساحة و الإنتاج و الإنتاجية لمجموعة الحبوب.

أ. تطور المساحة الزراعية:

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري,و هي تأتي في الصدارة.و لعل القمح و مركباته أكثرها أهمية,لأنه يمثل القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين،و بخاصة منهم عامة الشعب, بحيث يمكن اعتباره كمؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة الزراعة الجزائرية,و قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي و الابتعاد عن حبل التبعية.

[1] فوزية غربي، ***الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي في الجزائر*** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية, ط 2، 2011)، ص. 155.

و تظم مجموعة الحبوب كلا من القمح الصلب, و القمح اللين,و الشعير و الشوفان و الذرة بأنواعها.[1]

ب ـ تطور الإنتاج:

لقد عرف معدل إنتاج الحبوب تأرجحا كبيرا بين الارتفاع و الانخفاض, و كذا عدم انتظام من حيث الكمية،و ذلك نظرا إلى تأثره المباشر بالعوامل المناخية,و خاصة منها كمية الأمطار، فقد انخفضت كمية الإنتاج من 20031190 قنطارا في العام 1989 إلى 12654120 قنطارا في العام 1990 لترتفع في العام 1991 إلى 38083030 قنطارا,و ذلك بمعدل نمو قارب 134,3 بالمئة , ثم تتجه نحو الانخفاض المستمر في السنوات التالية, و ذلك إلى غاية العام 1994 مسجلة على التوالي:33289140 قنطارا و 14520970 و 9634200 قنطارا.[2]

ج ـ تطور الإنتاجية:

يمكن لمس تطور إنتاج الحبوب من الأهمية النسبية التي يحتلها إنتاج القمح ضمن قائمة الحبوب، و هذا راجع إلى اتساع المساحة المزروعة قمحا،على حساب المساحات المزروعة شعيرا،على سبيل المثال،حيث نلاحظ اختلالا وتذبذبا من عام إلى آخر، و قد بلغت الإنتاجية أدنى مستوى لها في العامين 1990 و 1993، حيث بلغت على التوالي 9،6 قنطارا في الهكتار و 4،8 قنطار في الهكتار ، بينما سجل العام 2003 أعلى مستوى لها ببلوغها 7،14 قنطار في الهكتار، و ذلك بمعدل نمو قارب 7،38 بالمئة مقارنة بالعام 2002.

و اللافت للانتباه أن هذا التذبذب الواضح لا يعود إلى الظروف المناخية، كما يتم التحجج دائما, ففي الأعوام المؤاتية من حيث المناخ الملائم, و خصوصا في ما يتعلق كمية الأمطار المتساقطة، نجد أن هناك مستثمرات زراعية تحقق حوالي 40 هكتار من القمح، في حين توجد أخرى مجاورة لها لم يتعد ما حققته الـ 8 هكتارات فقط. و حينما تكون الأعوام غير ملائمة من حيث سقوط الأمطار نجد أن هناك مستثمرات زراعية تسجل مردودية ضعيفة جدا أو تعتبر منكوبة,لكن في المقابل توجد مستثمرات أخرى محايدة لها حققت مردودية تصل إلى 15 قنطارا في الهكتار. و لعل السبب الرئيسي في ذلك هو نوعية العمليات الزراعية، و طرق استخدام الأسمدة الكيميائية، و غير ذلك من العمليات المطلوبة، التي تكون قد تمت بصورة جيدة،في حين يبقى تأثير الظروف المناخية ثانويا.

و ما يمكن ملاحظته أنه سواء تعلق الأمر بتطور إنتاجية الهكتار من القمح في الجزائر للفترة المختارة، أو من خلال مقارنتها ببعض الدول،فإننا نسجل ضعفا ملموسا في مستوياتها،و تذبذبا و عدم استقرار في معدلاتها. و لعل ذلك يرجع إلى أسباب كثيرة، منها: انخفاض كميات الأمطار و الجفاف،و عدم فعالية السياسات الزراعية المطبقة.و على هذا يجب أن تولي الدولة المزيد من الإهتمام لزيادة الإنتاجية الزراعية،لأنها هي المفتاح الرئيسي لزيادة الإنتاج،و من ثم تحقيق الإكتفاء. و قد عبر ج كندريك، أستاذ علم الإقتصاد في جامعة جورج واشنطن، عن أهمية الدور الذي تؤديه زيادة الإنتاجية في تقدم المجتمع و تحسين الأحوال المعيشية فيه، بقوله: " إن الوسيلة الرئيسية التي يمكن للجنس البشري أن

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2] نفس المرجع، ص. (156 - 160).

يخرج بها من حالة الفقر إل حالة أفضل نسبيا من حيث توفر الغذاء و المواد هي زيادة الإنتاجية".

د ـ أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر:

يتفق المتبعون و المهتمون بشأن الإقتصاد الزراعي الجزائري أن الخاصية التي يتسم بها القطاع الزراعي هي انخفاض إنتاجيته بصورة عامة ،حيث إنها دون المعدل بكثير،زد على ذلك أنها تعرف تذبذبا بين عام و آخر, و تبقى باستمرار تحت رحمة الظروف المناخية المتغيرة باستمرار. أما بالنسبة إلى زراعة الحبوب تحديدا،فإنها تبقى رغم اعتبارها من الزراعات الإستراتيجية ضعيفة الإنتاج و المردودية، بحيث إنها لا تغطي إلا نسبة ضئيلة من الاحتياجات المحلية،و تظل حبيسة الظروف المناخية و التحولات التي يعرفها عالم الفلاحة ككل و لعل أهم سمات الزراعة الحبوب في الجزائر تتلخص في ما يلي: [1]

1 ـ إن أهم ما يميز إنتاج الحبوب، هو ضعفه على الرغم من تكثيف زراعته، فبالرغم من استقرار المساحات المزروعة بالحبوب منذ مدة، إلا أن مستويات الإنتاج تبقى تتميز بالتذبذب الكبير.

2 ـ أما الخاصية الأخرى، فتتمثل في بقاء المساحات المزروعة بالحبوب تتأرجح بين غياب برامج الاستصلاح و عدم توسيع الأراضي المزروعة.

3 ـ تدني مردودية الحبوب،حيث تبقى مردودية الهكتار الواحد في الجزائر دون المستويات الدنيا المنتظرة.

ثانيا: تطور المساحة و الإنتاج و الإنتاجية لمجموعة البقول الجافة والمحاصيل الصناعية:

أ ـ تطور البقول الجافة:

تعتبر محاصيل البقوليات من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة لكونها تشكل مصدرا رئيسيا للبروتين الذي يحتاج إليه الإنسان في تغذيته اليومية، فبالنسبة إلى المساحة المخصصة للبقوليات، يبدو أنها قد عرفت تذبذبا كبيرا خلال الفترة1990- 2001 ـ إذ سجلت المساحة أعلى مستوى لها في العام 1994، حيث بلغت 320،111 هكتارا،بينما سجلت في العام 2001 أدنى مستوى لها ببلوغها 470،59.هكتارا، و هذا الانخفاض المسجل مرده إلى انخفاض كمي و نوعي للبذور،و ارتفاع في الأسعار،إذ شهدت ارتفاعا ملحوظا، و خاصة بالنسبة لمادة الحمص. ثم بدأ في ارتفاع في الأعوام التالية،حيث بلغت المساحة في العام 2004 حوالي 063،72 هكتارا.[2]

ب ـ تطور المساحة و الإنتاج و الإنتاجية لمجموعة المحاصيل الصناعية:

تعتبر المحاصيل الصناعية من المحاصيل الحلقية المهمة من النواحي الزراعية و الصناعية و الاستهلاكية، إلا أن الاهتمام بهذا النوع من المحاصيل لم يلقى العناية الكافية لتطويره،فالبرغم من كونه

[1] نفس المرجع السابق، ص. 170.
[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ***أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2003*** (الخرطوم: المنظمة،2004)، ص. 90.

قد عرف نوعا من الإهتمام في بداية السبعينيات،خاصة في ما يتعلق بالشمندر السكري، و محاصيل الزيوت النباتية و الطماطم الصناعية،إلا أن هذا الإهتمام لم يستمر، بل عرف تراجعا مع مطلع الثمانينيات، لكنه بدأ يعرف نوعا من الإهتمام مع بداية التسعينيات، و بخاصة في مجال الطماطم الصناعية.[1]

ثالثا:تطور المساحة و الإنتاج و الإنتاجية لمجموعة الخضر و الفواكه:

تعتبر محاصيل الخضر و الفواكه من بين المحاصيل الغذائية الأساسية ضمن النمط الاستهلاكي العام،و هي من المجموعات التي يتزايد عليها الطلب بمعدلات عالية،حيث إنها تتأثر مباشرة بمعدل الزيادة السكانية و زيادة الدخل،و تحسن المستوى المعيشي للمستهلك.و سنتطرق في هذه الفقرة إلى مجموعة الخضر كبند أول ، و إلى مجموعة الفواكه كبند ثان.

أ ـ تطور إنتاج مجموعة الخضر:

تشتمل الخضر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية لعل أهمها: البطاطس، و الطماطم، و البصل، و ما إلى ذلك من المحاصيل المهمة التي سنتطرق إلى بعضها ضمن هذا الموضوع:

1 ـ البطاطس: تعتبر من أهم محاصيل مجموعة الخضر في الجزائر، و تتجلى أهميتها في زيادة الطلب عليها و استهلاكها بمعدلات مرتفعة،وفقا لمساحتها و كميات إنتاجها ، حيث تحتل نسبة مهمة من إجمالي مساحة الخضر،فقد بلغت في متوسط الفترة (1998- 2001) ما يعادل 838،85 هكتارا، أي بنسبة 5،29 بالمئة من إجمالي المساحة.و أشار وزير الفلاحة و التنمية الريفية رشيد بن عيسى إلى أن "الإنتاج السنوي للبطاطا قد بلغ مستوى 95 كغ/نسمة في 2010 مقابل 57 كغ/نسمة في السنوات الماضية ونراهن على 108 كغ/نسمة في السنوات المقبلة."[2]

2 ـ الطماطم: تعتبر الطماطم من الخضر المهمة في الجزائر التي تعرف طلبا و استهلاكا بمعدلات عالية، فقد أصبحت الطماطم تنتج بصورة مستمرة على مدار العام بفضل تطور الزراعة المحمية، و بفضل استخدام التكنولوجيا و دعم الدولة. و يمثل متوسط المساحة المخصصة للطماطم من إجمالي مساحة الخضر ما يعادل 6 بالمئة.

3 ـ البصل: يعتبر البصل من بين محاصيل مجموعة الخضر ذات الإستهلاك الواسع في الجزائر،باعتباره يمثل جزءا مهما من مكونات الغذاء اليومي للمستهلك،و قد بلغ متوسط المساحة المخصصة لهذا المحصول للفترة الزمنية (1989 2001) ما يعادل 301،25 هكتار أي بما يمثل 10 بالمئة من متوسط إجمالي مجموعة الخضر للفترة نفسها.[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص. 100.
[2] من إحصائيات وزارة الزراعة و التنمية الريفية.
[3] نفس المرجع.

ب ـ تطور المساحة و الإنتاج و الإنتاجية لمجموعة الفواكه:

يتضمن المنتجات التالية:[1]

1 ـ تطور إنتاج الفواكه ذوات الحبيبات و النواة: تعتبر ثمار الفواكه من بين المصادر الغذائية المهمة في الجزائر، و هي تشمل على عدة أنواع منها: العنب و التمور ،والتين ، و الفواكه ذاوت الحبيبات و النواة.

2 ـ تطور إنتاج الحمضيات: عرفت مساحة الحوامض انخفاضا في بداية التسعينيات، و هي الوضعية الموروثة عن عقد الثمانينيات من القرن العشرين،حيث كانت البساتين تعاني الشيخوخة و عدم التجديد و الصيانة ، إلا أن المساحة بدأت، بعد تشجيع غرس الأشجار المثمرة و تقديم الدعم،تتجه تدريجيا نحو الارتفاع.

3 ـ تطور إنتاج العنب: عرفت المساحة المخصصة للكروم انخفاضا محسوسا على طول الفترة (1990 ـ 1999)، و ذلك بسبب شيخوخة الأشجار من جهة، و قلع أشجار عنب الخمر من جهة أخرى. غير أنه ابتداء من العام 2000 بدأت المساحة المخصصة لذلك تعرف ارتفاعا، حيث استفادت كغيرها من نشاطات القطاع بالدعم الموجه إلى تشجيع غرس الأشجار المثمرة، بصورة عامة.

4 ـ تطور إنتاج التمور: تحتل الجزائر مكانة مرموقة في إنتاج التمور، و تعتبر التمور الجزائرية من بين الأجود عالميا، و بخاصة بالنسبة إلى دقلة نور،و لقد عرفت كل من المساحة و الإنتاج و الإنتاجية اتجاها تصاعديا على العموم.

5 ـ تطور إنتاج الزيتون: عرفت الفترة 1989 ـ 2004 تذبذبا واضحا في كل من المساحة و الإنتاج و الإنتاجية، و لو بنسب متفاوتة بين فئة و أخرى.

تأسيسا على ما سبق، يمكننا القول إن معدل تطور الإنتاج بالنسبة إلى أي منتج يرجع إلى ثلاثة عوامل هي: معدل التوسع في المساحة المحصولية باعتبارها تؤثر في زيادة كمية الإنتاج، و تطور الإنتاجية من مختلف المنتجات الزراعية باعتبارها كذلك تؤثر في زيادة كمية الإنتاج، و تطور الإنتاجية من مختلف المنتجات الزراعية باعتبارها كذلك تؤثر في زيادة كمية الإنتاج، و التغيرات في التركيب المحصولي و في الهيكل الإنتاجي للمنتجات الحيوانية، حيث إن تغير التركيب المحصولي أو الهيكل الإنتاجي قد يتجه نحو إنتاج منتجات منخفضة القيمة فيؤثر سلبا في قيمة الإنتاج الزراعي. و هذه العوامل الثلاثة تتداخل في ما بينها لتشكل في المحصلة النهائية مدى الإهتمام و العناية بهذا المجال.

المطلب الثاني: واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر:

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية

[1] فوزية غربي، ***نفس المرجع السابق***، ص. (191- 192).

المختلفة، و تزداد أهميته أكثر نظرا إلى ثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي. و أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر، هي: الأبقار و الأغنام و الماعز و الخيول و الإبل، بالإضافة إلى الدواجن و الأسماك التي سنتطرق إليها بالتفصيل من حيث تطورها الإنتاجي.

أولا: تطور إنتاج اللحوم الحمراء و البيضاء:

قبل أن نتعرف على واقع إنتاج اللحوم و تطوره خلال المرحلة التاريخية المحددة، ينبغي الوقوف عند تطور الماشية، باعتبارها مصدر اللحوم المتوفرة في السوق.

أ ـ تطور الثروة الحيوانية : بالرغم من تكثيف الجهود و تشجيع تربية الماشية بصفة عامة،إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني نقصا في عدد المواشي،و بخاصة منها الأبقار،و ذلك لأسباب عديدة، ربما أهمها عدم تأهيل المراعي، و نقص الأعلاف،بسبب الظروف الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر في الثروة الحيوانية، حيث يتم التخلص منها بالذبح، إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين إلى آخر، و التي تتسبب في فقدان أعداد من الحيوانات، مما يؤدي إلى نقصان القطيع الحيواني.

أما عن تعدد الثروة الحيوانية في الجزائر،و استنادا إلى إحصائيات العام 2010 ، فلقد بلغت ما يقارب 23 مليون رأس، بما في ذلك الأبقار و الأغنام و الماعز و الإبل و الخيول.[1]

ب ـ تطور إنتاج اللحوم: يعتبر اللحم من السلع التي يزيد استهلاك الفرد منها بمعدلات عالية تعادل أو تفوق نمو الدخل لدى المستهلك، و ذلك بالرغم من انخفاض المستوى الغذائي من البروتين الحيواني للفرد. و لقد ركزت الجزائر جهودها على صناعة الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء، و ذلك لغرض تخفيف الضغط المترتب على استهلاك اللحوم الحمراء و تلبية أذواق المستهلكين، بالإضافة إلى انخفاض الأهمية النسبية للمحددات الموردية و الزراعية و الطبيعية في مجال إنتاج لحوم الدواجن،كنتيجة لاعتماد تلك الصناعة على نقل و توطين التقنيات الحديثة التي ترتبط بمدى توفر الاستثمارات المالية الكافية للقيام بها، وسوف يتم التطرق إلى نوعي اللحوم الحمراء و البيضاء، كل على حدة، نظرا إلى تباين معدلات الإنتاج و نسبة الإكتفاء الذاتي من كل صنف.[2]

ثانيا: تطور إنتاج الأسماك، و الحليب، و البيض:

أ- تطور الإنتاج السمكي: تشكل منتجات الصيد البحري مصدرا لايستهان به للحصول على البروتينات التي يحتاج إليها الإنسان في غذائه اليومي، كما أنها تساعد على تأمين احتياجات البلاد من مادة غذائية مهمة،غير أن هذا القطاع لم يحقق النتائج المنتظرة منه، نظرا إلى هامشية تنميته و نقص التأطير به، إذ بقي لمدة طويلة يغلب على نشاطه الطابع التقليدي القائم على الإستغلال البدائي للموارد البحرية. و قد بدأ هذا القطاع يعرف اهتماما منذ الثمانينيات من القرن الماضي، حيث استفاد من إمكانيات مالية مهمة، إلا أن توظيفها قد تم بصورة فوضوية و غير مخططة، بحيث لم يبرهن قطاع الدولة على فعاليته بمشاركته الضئيلة في الإنتاج الإجمالي التي تتراوح بين 2 بالمئة و 6 بالمئة، و نتائجه لا يمكن تحسينها إلا بتوسيع المؤسسات العاملة فيه و تجديد أسطوله. كما أن القطاع الخاص لم يدخل بقوة في

[1] من إحصائيات وزارة الزراعة و التنمية الريفية.
[2] عيسى بن ناصر، ***مشكلة الغذاء في الجزائر*** (أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2005)، ص.102.

الإستثمار في هذا المجال، و بقي محافظا على طابعه التقليدي، مما جعله غير قادر على تحديد المناطق التي تتوفر فيها الطاقات الكامنة.[1]

ب ـ تطور إنتاج البيض و الحليب و العسل:[2]

1 تطور إنتاج البيض: لقد انتشرت صناعة إنتاج البيض في الجزائر بصورة مقبولة، و ذلك منذ عقد الثمانينيات تحديدا، حيث أصبح إنتاج البيض يتم بصفة رئيسية في القطاعات التجارية الحديثة التي تتأثر كثيرا بالعوامل الموردية و الظروف البيئية و المناخية، مما يساعد على الاستثمار في إنتاج الدواجن و بيض المائدة لسد احتياجات السكان الاستهلاكية. و استنادا إلى تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي للعام 2010 ، فإن الجزائر احتلت المرتبة الرابعة على المستوى العربي، و تعرف الجزائر في مجال إنتاج البيض إكتفاءا نسبيا، كم هو الحال بالنسبة إلى إنتاج اللحوم البيضاء عموما.

2 تطور إنتاج الحليب: يعتبر الحليب من المكونات الغذائية الأساسية،لكونه أحد المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني، الذي يرتبط بالصحة العامة للإنسان. و يشكل إنتاج الحليب و تصنيعه دعامة أساسية في اقتصاديات العديد من دول العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية، تلك الدول التي تسعى إلى تأمين استقلالية غذائية لمواطنيها، و تحرر من التبعية في قراراتها الإقتصادية و السياسية.

أما في ما يتعلق بتربية أبقار الحليب، فقد سعت الجزائر إلى ضرورة توفير المراعي و الأعلاف الخضراء على مدار العام من أجل الرفع من القدرات الإنتاجية من الحليب.

ورغم كل المجهودات المبذولة في هذا المجال، تبقى الجزائر في مجال الحليب ـ كما هو الحال بالنسبة إلى مجموع محاصيل الحبوب و البقوليات و اللحوم ـ رهينة السوق العالمية، حيث تستورد حوالي مليار لتر من حاجياتها مقابل إنتاج محلي يقدر بحوالي ملياري لتر، و ذلك على أساس أن حاجيات السوق الجزائرية تقدر بحوالي 3 مليارات لتر من الحليب ، و تعتبر عملية تجميع الحليب و القدرات المسخرة للتجميع محدودة، مما يعيق تطور الإنتاج حيث أن الحليب المجمع يصل إلى 700 مليون لتر أي أقل من 35 بالمئة من الإنتاج الإجمالي للحليب. و الجدير، بالذكر أن إنتاج الحليب الجزائري يتوزع على المناطق الأربع للبلاد، إلا أن المنطقة الشرقية تعد أهم منتج للحليب الجزائري، فيما يلاحظ أن حصة الفرد الجزائري من استهلاك الحليب سنويا تتراوح بين 100 و 120 لترا.

3ـ تطور إنتاج العسل: لم يعرف إنتاج العسل اهتماما كبيرا وواسعا، و قد كان النشاط فيه مقتصرا على بعض التعاونيات لإنتاج العسل، بالإضافة إلى إستغلالات صغيرة مقتصرة على تربية محدودة بالنسبة إلى بعض الأسر من أجل الإستهلاك المحلي أو للتداوي، على اعتبار الأهمية التطبيقية لهذه المادة

من خلال الإحصائيات يتأكد أن الإنتاج الوطني في مجال إنتاج العسل لا يغطي الحاجيات الاستهلاكية بالنظر إلى عدد السكان المتزايد، بحيث يتم تدارك العجز باللجوء إلى الإستيراد.

---

[1] نفس المرجع، ص 105.

[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ***حالة الزراعة في الأقطار العربية: تقرير الثاني***، ص. (33 - 40).

و على العموم، و حسب إحصائيات الجداول السابقة، فإن وتيرة الإنتاج الحيواني تتأرجح بين الارتفاع و الإنخفاض، فتارة تعرف ارتفاعاً نسبياً في هذا المجال، و تارة أخرى تتراجع. و الجدير بالذكر أن الارتفاع الحاصل يعود بالدرجة الأولى إلى توفر الأعلاف لتغذية الماشية, و كذلك إلى إستيراد أبقار أغلبها حلوب. و بالرغم من هذا التحسن تبقى في مجال إنتاج الحيواني غير قادرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي، و إن كانت حدة التبعية للخارج ليست بالحجم نفسه مما هي عليه بالنسبة إلى الإنتاج النباتي، وبخاصة منه مجموعتي الحبوب و البقول الجافة، إلا أن إمكانية تجاوز النقص المسجل بالنسبة إلى إنتاج اللحوم الحمراء و الإنتاج السمكي أمر ممكن، على اعتبار أن الإمكانيات متوفرة و الظروف مؤاتية، تبقى فقط الإرادة بالسعي إلى تجاوز بعض العقبات التي تقف عائقا أمام ترقية الإنتاج الحيواني، الذي يعرف وضعية غير صحيحة.

ثالثا: تدني الإنتاج و الإنتاجية الزراعية ـ الغذائية:

من خلال استعراضنا للأرقام و الإحصائيات التي اهتمت بمستوى الإنتاج و الإنتاجية للقطاع الزراعي الغذائي في مجاليه: النباتي و الحيواني،تأكد لدينا ضعف مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بغيرها من القطاعات الأخرى، التي تشكل مختلف أنشطة التنمية الإقتصادية و الصناعية. و تتجلى هذه الحقيقة من نظرة خاطفة إلى تطور الإنتاج الزراعي من خلال الإنتاج الداخلي الخام للزراعة، و هي الخاصية التي تشكل القاسم المشترك الأكبر بين كل دول العالم دون استثناء، على اعتبار أن الزراعة غير مربحة اقتصاديا مقارنة بالصناعة مثلا، و بخصوص الجزائر، فإن تراجع نسبة المساهمة هذه يترجم مدى معاناة الإقتصاد العام و الصناعة خلال مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي، و بالتحديد ما شهده القطاع الزراعي من تذبذبات و لكن لا يمنعها من التطور في المستقبل..[1]

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي الجزائري في التشريعات الوطنية.

إن الأزمة الغذائية العالمية 2007-2008 قد أظهرت ضعف الجزائر في مجال تغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال الإنتاج الوطني، مضيفا أن هذه الأزمة أظهرت العبء المالي «الذي لا يطاق» للواردات في وقت الأزمة العالمية بحيث ارتفعت التكاليف من 3 ملايير دولار سنة 2003 إلى أكثر من 8 ملايير دولار سنة 2008. واعتبرت أنها المرة الأولى منذ الاستقلال التي يعتبر فيها البحث عن السيادة الغذائية «هدفا إستراتيجيا بالنسبة للأمة» مما يفسر تحديد، سياسة الشراكة في الميدان الفلاحي و سياسية التجديد الفلاحي والريفي و هذا ما سنعالجه في هذا المبحث.

المطلب الأول: سياسة الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر.

إن الإطار القانوني و النظامي المعمول به في الجزائر يشجع الاستثمارات المنتجة, و يسمح لكل شخص مادي أو معنوي، وطني أو أجنبي، الاستثمار في الميادين الإقتصادية لإنتاج السلع أو الخدمات و كذا الاستثمارات المحققة في إطار منح الامتيازات و الرخص،تخضع هذه الاستثمارات للقرار الدستوري رقم 01 - 03 المؤرخ في 01 جمادي الأول الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الإستثمار، المعدل و المتمم بالقرار رقم 06 - 08 المؤرخ في جمادي الأول 1427 الموافق لـ 05 جويلية 2006 و القرار 01 - 09 المؤرخ في 22 جويلية 2009، حدد قانون المالية الإكمالي لسنة 2009 الأحكام المتعلقة بالشراكة من خلال المادتين 58 و 62، هاتين الأخيرتين تنصان على أنه يمكن اللإستمارات الأجنبية أن تحقق في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 بالمئة على الأقل من رأس مال الشركة، يمكن للمساهمة الوطنية ان تتكون من عدة شركاء.

كما أنه للاستثمارات المحققة من طرف أشخاص مقيمين داخل الوطن بالشراكة مع مؤسسات عمومية و اقتصادية أن تنفذ في إطار مساهمة هذه المؤسسات بنسبة تفوق أو تساوي 34 بالمئة على الأقل من رأس المال الشركة.

و في إطار الاستثمار مع الشريك الأجنبي، تكون حصة هذا الأخير من رأس مال الشركة مقدمة بالعملة الصعبة، و من جهة أخرى فإن المستثمرين مؤهلون للحصول على القروض من البنوك المحلية. و يمكن للمشاريع المختلطة في حال تقديمها فائدة للوطن،[1] الحصول قرض التأجير لاقتناء التجهيزات اللازمة لدى الممولين المحليين، و الاستفادة من نظام تشجيع الاستثمار المحدد في القانون[2]

و يمكن للاستثمارات أن تتعلق بكسب أموال تدخل في إطار خلق نشاطات جديدة' إعادة الهيكلة و التأهيل، المشاركة في رأس المال مؤسسة عن طريق تقدمات نقدية أو عينية و كذا استرجاع النشاطات التي تدخل في إطار الخوصصة الجزئية أو الكلية، و تخضع الخوصصة في الجزائر إلى القرار الدستوري رقم 01 - 04 المؤرخ في جمادي الثاني 1927 الموافق لـ 20 أوت 2001،الذي يحدد قواعد تنظيم و تسيير و مراقبة و خوصصة المؤسسات العمومية و الإقتصادية.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،***الإستثمار و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر*** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010)، ص 03.

نفس المرجع، ص. (4 - 5).

إن الشراكة في مجال الفلاحة و التنمية الريفية تعطي الأولوية للمستثمرين الذين يتمتعون بمهارة تقنية و خبرة عالية في التسيير و يملكون معرفة جيدة بالأسواق، و يمكن لمشاريع الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص، الوطنية أو الأجنبية، أن تتحقق بالتعاون مع مؤسستين لتسير مساهمات الدولة و هما:[1]

- شركة تسيير مساهمات الدولة للإنتاج الحيواني.
- شركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية.

أولا: شركة تسيير مساهمات الدولة للإنتاج الحيواني.

- ✓ التسيير و المراقبة الإستراتيجية للأسهم الخاصة بحساب الدولة و كذا تقييمها، في المؤسسات العمومية.
- ✓ تقييم القدرة الإنتاجية من خلال عمليات الشراكة/ الخوصصة.

تحوز هذه الشراكة على محفظة مهمة تتشكل من 07 فروع: 06 مجمعات و مؤسسة للدراسة، تتكون هذه المجمعات من 39 فرع، توظف الشركة 12500 عامل و تسجل رقم مبيعات يقدر ب 48 مليار دينار.

تتمثل نشاطات هذه الشركة في:

- تجارة الذرة و فول الصويا.
- إنتاج الدواجن و الطيور.
- ذبح و تحويل اللحوم البيضاء.
- تعبئة و تغليف المنتجات البحرية.
- إنتاج علف الماشية.
- التخزين تحت برودة إيجابية أو سلبية.
- تربية الأغنام و الأبقار.
- التصنيف و المراقبة التقنية.

إن إمكانيات الشراكة تتمحور أساسا حول التخزين عن طريق التبريد من خلال إنشاء و استغلال مخازن تبريد بحجم 10 ملايين متر مكعب، و ذبح و تحويل اللحوم الحمراء من خلال إنشاء 03 مذابح كبيرة، أما بخصوص إنتاج الدواجن، فإن شركة مساهمات الدولة للإنتاج الحيواني تقبل أي اقتراح من الشركاء المحتملين.

[1] نفس المرجع السابق, ص. 5.

ثانيا:شركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية:

و لها المهام التالية:[1]

- ✓ ترجمة و تنفيذ الأشكال التجارية التي تتناسب مع مخططات الإصلاح، إعادة التأهيل و تنمية المؤسسات الإقتصادية و العمومية.
- ✓ ترجمة و تنفيذ الأشكال التجارية التي تتناسب مع برنامج الهيكلة و الخوصصة، خاصة بإعداد و تطبيق قانوني و مالي مناسب.
- ✓ ضمان تسيير و مراقبة إستراتجية و عملية المحفظات والأسهم و قيم منقولة أخرى، وفقا لمعايير الفعالية و المردودية الضرورية.
- ✓ ممارسة قرارات الجمعية العامة و امتيازات الجمعيات العامة للمؤسسات الإقتصادية و العمومية في آجال محددة في مذكرة التسيير.

تتشكل هذه الشركة محفظة متماسكة تشمل مايلي:

- 04 مؤسسات للاستغلال الفلاحي **-** شركة الصيد و تربية الأحياء المائية.**-** شركة تسيير أموال الدولة و إصلاح الأراضي. **-** مكتب واطني للدراسات من أجل التنمية الريفية.**-** مؤسسات تحويل المنتجات، التعبئة و التغليف و التسويق. **-** مجمع شركة تنمية الاستثمار و التهيئة الغابية. **-** مجمع إنتاج البذور.

توظف الشركة 15339 عامل و تسجل رقم مبيعات يقدر ب9217 مليون دينار. ترتبط نشاطات شركة مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية بثلاث مجالات:

1 ـ المنبع الزراعي:إنتاج البذور و الإنتاج الزراعي للاستهلاك العادي.

2 ـ الصناعة الفلاحية: تحويل و تعبئة و تغليف المنتجات الفلاحية و الغابية، تحويل و تعبئة منتجات الزيتون، تعبئة و تغليف التمور، تحويل الفلين و منتجات تربية الأحياء المائية.

3 ـ الخدمات: دراسات، أشغال التهيئة الغابية، تسويق المداخلات الزراعية و تسيير أموال الاستصلاح عن طريق الامتياز.

تمنح شركة مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية فرصا للشراكة تتمثل في مايلي:

- فتح رأس مال الشركات الفرعية.
- فتح رأس مال المزارع النموذجية التابعة للدولة في إطار شراكة عمومية ـ خاصة.
- فتح رأس مال شركات تهيئة و تنمية و استصلاح المساحات لإنتاج الحبوب و البقوليات و الأعلاف.

[1] نفس المرجع السابق، ص.6.

المطلب الثاني: سياسة التجديد الفلاحي و الريفي .

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الزراعي و الريفي من قبل وزارة الزراعة و التنمية الريفية في عام 2008. أساس هذه السياسة يتمحور حول توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية و التماسك الإجتماعي، و تستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات و الطاقات، عصرنه جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا و مجتمعنا.

تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب و مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

ترتكز سياسة التجديد الزراعي و الريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008. يحدد هذا القانون معالمها و إطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد و تحقيق التنمية المستدامة.

تتشكل هذه السياسة الجديدة من محورين:

1 - المحور الزراعي: و الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل و المنتجات الإستراتيجية، تعزيز و توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع. و يعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية، تنفد عن طريق الأدوات التالية:[1]

- ✓ وحدات الإستبيان الحلقية.
- ✓ مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).
- ✓ المهارات و البنيات التحتية.
- ✓ التكوين.

2 - المحور الريفي: و الذي يهدف إلى حماية وصون و تعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية و الموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيد البرامج و المشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية و المؤسسات المعنية بالمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية و المؤسسات المعنية بالمشاريع و تحديد نسبة نجاحها.
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص و البرمجة لتنمية مختلف المناطق. يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه و برمجة التدخلات و تقييم مشاريع التنمية المختلف.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، من أجل الحماية و الحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة و استغلال و تثمين المعرفة و الأنشطة المحلية

[1] نفس المرجع، ص. 7.

المولدة للثورة من جهة أخرى. و قد أسفرت هذه السياسة على توقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن.

- عقد كفاءة للتنمية الزراعية،تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، و الغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية و خصوصيات و قدرات كل ولاية. يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي و الإنتاجية.
- عقد كفاءة للتنمية الريفية،تم توقيعه مع محافظات الغابات، و الغرض منه تحديد المساحات الريفية المعينة، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على الحماية و تثمين الموارد الطبيعية. تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المشعرة و المنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية و عدد فرص العمل التي تم خلقها.

تهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق و تنفيذ مختلف البرامج. و لهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني(prchat).

تركز هذه السياسة على جهاز تنظيمي للمنتجات الزراعية ذات الإستهلاك الواسع بهدف حماية مداخيل الفلاحين و تنظيم أنشطتهم و كدا استقرار السوق مع المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.

و قد وضعت سلسلة من التدابير المرافقة لهذه السياسة و تتعلق على وجه الخصوص بإنشاء قرض (الرفيق). يستفيد من خلاله المزارعون و المربون بقروض مالية تسمح لهم بتعزيز و دعم قدراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية.[1]

[1] نفس المرجع السابق

المبحث االثالث: الأمن الغذائي الجزائري في المنظمات الدولية.

تعتبر المنظمات الدولية كمصدر للمعرفة والمعلومات الدقيقة وتقوم بمساعدة البلدان النامية والبلدان السائرة في مرحلة التطور على تطوير وتحسين ممارسات الزراعة،الغابات ومصايد الأسماك، كافلة بذلك التغذية الجيدة والأمن الغذائي للجميع. ومن بين هذه الدولة لجأت الجزائر إلى هاته المنظمات لتحسين و ضعها الإقتصادي و الخروج من حلقة التبعية و التغيير من الإستيراد إلى التصدير و من بين المنظمات اخترت في بحثي هذا المنظمة العالمية للتجارة و منظمة الأغذية و الزراعة العالمية للأمم المتحدة. التي سنتطرق إليهما في هذا المبحث.

المطلب الأول: الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة:

لم تبدي الجزائر نيتها الانضمام إلى هذه المنظمة إلا بعد أن تأكدت أنه لا جدوى من البقاء على الهامش، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الإقتصادية و الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية و هو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى OMC فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى هذه المنظمة أهمها[1] :

1- إنعاش الإقتصاد الوطني: قد يترتب على هذا الانضمام ارتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى و حد أدنى و الامتناع عن استعمال القيود الكمية مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء و بالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن استغلالها كأداة ضغط لإنعاش الإقتصاد الجزائري إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة و التسيير من أجل البقاء في السوق.و من جهة أخرى زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية و بالتالي الاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج هذا ما يساهم في بث و إنعاش الاقتصاد الجزائري .

2- تحفيز وتشجيع الاستثمارات: يرتبط تشجيع الاستثمارات و تحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت أواخر لثمانينات و في هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين الأجانب و المحليين كالنسا وات بينهما في مجال الامتيازات و الإعفاءات الضريبية إلا أنه لم يتم إلى الهدف المنشود و بالتالي إن انضمام الجزائر إلى الـ OMC قد يفتح لها المجال ويمنح لها فرصة اكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال استهدافها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة و التي تعود باستثمارات في مجال التجارة و التي تعود باستثمارات مهمة على الجزائر .

3- يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية : و ذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية و عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية حاجاته من السلع الوسطية و المعدات الإنتاجية و عدم قدرته على المنافسة لافتقاره في قطاعات كثيرة للتكنولوجيا الحديثة في التصنيع و بالتالي فإن التجارة الخارجية تلعب دورا فعال في الإقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية و الجهوية للحصول على إستلزاماتها من مختلف المواد و السلع المذكورة فلا يمكن للجزائر أن تبتعد عن ساحة العلاقات الإقتصادية الدولية إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

---

[1] بلقاسم سرايري، ***دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء واقع الاقتصاد الدولي الجديد وفي أفق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة*** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة باتنة،2008)، ص.(160 ، 164).

و من المؤكد أن يكون للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تأثير على مختلف أنشطة الخدمات في قطاع المحروقات، غير أن أشكال هذا التأثير بالنسبة للجزائر لا تزال غير محددة، لأن مسار المفاوضات في قطاع الخدمات عموما وليس خدمات قطاع المحروقات فقط لا يزال في بداياته، وعليه فإنه هذا التأثير يتوقف على تطور مسألة المفاوضات في المستقبل يحتاج مسار المفاوضات بخصوص خدمات قطاع المحروقات في المستقبل أولا إلى تعيين دقيق لأنواع الخدمات التي يمكن أن تكون موضوعا للالتزامات الدولية في هذا المجال. وهذه الغاية يحتاج تحقيقها إلى القيام بتحولات هيكلية كبيرة تشمل إلغاء الاحتكارات والاندماجات العمودية. و قد شرعت بعض القوى الصناعية في تطبيق ذلك على أرض الواقع وذلك عبر سن قوانين للفصل القانوني والمحاسبي بين النشاطات المختلفة الإنتاج والنقل والتسويق ومعاملة كل نشاط على حدة. و قد كانت البداية بقطاع الغاز، ولا يستبعد أن يمتد هذا الفصل في المستقبل إلى قطاع النفط. وهو ما يجب أن تنتبه له الجزائر من الآن، خصوصا وأن شركة سوناطراك بشكلها التنظيمي الحالي تبدو وكأنها شركة مندمجة عموديا، رغم أنها بادرت و منذ الثمانينيات إلى عملية إعادة هيكلة كبيرة، احتفظت فيها الشركة الأم بأنشطة الإنتاج وتم تكليف شركات فرعية بمعظم الأنشطة الأخرى، وهي كلها أنشطة خدمية تقريبا.[1]

المطلب الثاني: الجزائر في المنظمة الأغذية و الزراعة العالمية للأمم المتحدة.

في 2004/9/23 اتفقت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) والحكومة الجزائرية على قيام شراكة بينهما لتنفيذ إستراتيجية لمكافحة الفقر والتهميش بين سكان الريف في الجزائر. وتشكل إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر ثمرة بحث طويل مع السكان والسلطات المحلية في المنطقة

ومن الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية، الحد من الفقر وإعادة تنشيط المجالات الريفية والتنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للمكاسب لصالح سكان المناطق الريفية في الجزائر .

وفي لقاء جرى بين الوزير المكلف بالتنمية الريفية في الجزائر، رشيد بن عيسى، والمدير العام للفاو، جاك ضيوف، تباحث الطرفان في مختلف الوسائل والطرق الكفيلة لتنفيذ هذه الإستراتيجية. وقال هنري كارسالاد، المدير العام المساعد و مسؤول قطاع التعاون الفني في المنظمة، إن الأولويات التي تتولاها الفاو في نطاق إستراتيجية الجزائر للتنمية الريفية المستدامة من شأنها أن تسهم في تعزيز قدرات المؤسسات على النطاق المحلي ووضع نظام متابعة وتقييم للإستراتيجية بما يسهم في تحسين تسويق منتجات الأرض الجزائرية فضلا عن الخطوات العملية والتقنية الأخرى.

كما أعلن ممثل منظمة الأغذية و الزراعة "الفاو" بالجزائر، نبيل عساف، أن المنظمة الأممية سترافق الجزائر في انجاز أول عملية إحصاء فلاحي شامل مقررة لسنة 2013. [2]وأكد السيد نبيل عساف أن هذا الإحصاء سيكون "نموذجا" لأنه لن يقتصر على جمع و تصنيف المعطيات في الأرشيف

---

[1] محمد عبيدي محمد محمود، ***منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية*** (مصر: دار الكتاب القانونية،2007)، ص. 200.

[2] www.fao.org

فقط بل سيعرف عمليات تحسين منظمة قصد تمكين الدولة الجزائرية و المستثمرين من الحصول على معلومة" ناجعة و في وقتها."وأوضح السيد عساف على هامش ورشة حول تشكيل إطار البرمجة حسب البلد الذي بادرت بتنظيمه منظمة الفاو بالجزائر أن عملية الإحصاء هذه التي تقدر تكلفتها الإجمالية ب8 ملايين دولار ستمنح السلطات العمومية صورة "أوضح و أدق" عن القطاع الفلاحي قصد إعادة مركزة السياسة الفلاحية للبلد و حصر القطاع و تسييره بطريقة أحسن .وتتمثل الأهداف الرئيسية من هذا البرنامج الممتد على خمس سنوات في تحديد أولويات كل بلد في مجال الفلاحة و الأمن الغذائي و التنمية الريفية قصد تحديد التدخلات الأولوية لمنظمة الفاو في هذه المجالات.[1]

كما يمكن إطار البرمجة حسب البلد من تقريب برامج منظمة الفاو و الهيئات الأخرى لمنظمة الأمم المتحدة و شركاء التنمية لضمان تناسق و تكامل الأعمال الجارية. و يحدد البرنامج المجالات التي يجب على المنظمة أن تعيد مركزة مساعدتها مع مراعاة أولويات كل الأطراف و الأعمال الجارية من طرف الشركاء الآخرين. وأضاف ممثل منظمة الفاو أن الأولويات الرئيسة في الجزائر بالنسبة للسلطات العمومية تخص التحسين المستدام للاداءات التقنية و الاقتصادية و حماية التسيير الدائم للموارد الطبيعية و التنمية البشرية على مستوى الأراضي الريفية و أخيرا تكييف الإطار المؤسساتي و تعزيز الطاقات. و الوزارات المعنية بهذا البرنامج هي وزارات الفلاحة و الموارد المائية و الصناعة و الصيد البحري و تهيئة الإقليم.

كما أكد الأمين العام لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية السيد فوضيل فروخي من جهته أن الهدف من هذه الورشة هو اكتساب التجربة التقنية لمنظمة الأغذية و الزراعة في جميع فروع القطاع الفلاحي.و سيقوم المشاركون في هذه الورشة على مدار يومين بتحليل وضعية قطاع الفلاحة في الجزائر و اقتراح محاور تدخل منظمة الأغذية و الزراعة و تحديد التأثيرات المرتقبة على المجالات الأولوية.

و أوضح ممثل المنظمة بالجزائر أن منظمته ستقدم المساعدة التقنية في مجال زراعة المائيات من خلال إنشاء مرصد وطني إحصائي و اجتماعي- اقتصادي للصيد البحري.

كما أكد نبيل عساف، في حوار للقناة الإذاعية الأولى أن التحدي الكبير في الجزائر يتمثل في تأمين الأمن الغذائي للسكان ثم التوجه نحو تصدير المنتجات التي لا تحتاج إلى استهلاك واستنفاذ الموارد الطبيعية مثل المياه و المبيدات و الأسمدة الكيميائية.

وقال ضيف الأولى إن العقد الذي وقعته المنظمة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يعد بمثابة مشروع شراكة، يهدف إلى عصرنة نظام الاتصال والإرشاد الفلاحي، مذكرا بأهمية المشروع في ظل سياسية التجدد الريفي والزراعي في الجزائر، موضحا أن هذا المشروع يهدف إلى تنمية القدرات من أجل إيصال المعلومات والتقنيات إلى المزارع في المناطق الريفية ومن أجل وضع المعلومات تحت تصرف المستثمرين والقطاع الخاص، للنهوض بهذا القطاع المهم في الجزائر، مشيرا إلى أن هذا المشروع يعتمد على إيصال المعلومات بشكل مبسط إلى المزارعين عن طرق عدة قنوات منها الوسائل السمعية البصرية و الجهاز الإرشادي.

وتطرق المتحدث للحديث عن المشروع الذي تقوم بتنفيذه منظمة الأغذية والزراعة والذي يعد رائدا في منطقة شمال إفريقيا وتستفيد منه الجزائر، وهو مشروع المدارس الحقلية الذي يعتمد على تجمعات المزارعين حول إمكانية مكافحة الآفات و زيادة الإنتاج وتحديث التقنيات بشكل عام.

---

[1] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، **منظمة الأغذية و الزراعة سترافق الجزائر في إنجاز الإحصاء الفلاحي.** www.fao.org(، 10 أفريل 2013 على الساعة h21:06).

وعن عملية الإحصاء الثالثة في المجال الفلاحي التي أطلقتها المنظمة، قال المتحدث إن المعلومات التي يتم جمعها على مستوى الأراضي ستكون قابلة للاستغلال بشكل فعلي وفعال لتصبح قاعدة لتوجيه الفلاحين نحو قطاع الاستثمار و لتحديد السياسية الزراعية التي تحقق الأمن الغذائي و التنمية الريفية. [1]

كما أشار ممثل منظمة "الفاو" إلى أن المنظمة تضع كل الإمكانات أمام الإطارات الجزائرية لمرافقتها في عملية التطوير الفلاحي والمساعدة التقنية في بعض المجالات حيث أن هناك اختصاصيين أمريكيين وآخرين من دول أوروبية في مجال الزراعة بفروعها.

[1] نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل الثاني

و تأسيسا على ما سبق، و في ما يتعلق إفتراض الفرضية ما يتعلق **بقدرة إنتاج المحاصيل الأساسية (نباتية و حيوانية) على تحقيق مستوى من الأمن الغذائي للسكان، و ضمان استقلالية اقتصادية للدولة**. فإن تفاصيل واقع الإنتاج الزراعي ـ الحيواني اتضح أن الإنتاج النباتي لم يعرف نموا بوتيرة مستقرة، و إنما عرف تذبذبات. و من خلال دراستنا للتركيب المحصولي،يتضح أن بعض مجموعات المحاصيل أو بعض المحاصيل منها،قد عرف تقلبات متفاوتة الشدة من موسم إلى أخر، تتحدد تبعا للظروف المناخية التي تسود هذا الموسم أو ذاك و كأن العوامل الأخرى قد اضمحلت أو على الأقل اتخذت لها مراتب ثانوية مقارنة بالطبيعة.

و قد كانت الحبوب هي الأكثر تأثرا بهذه التقلبات، فهي من أهم مجاميع المحاصيل النباتية في الجزائر، و تشكل الغذاء الأساسي للمواطن الجزائري. مما شكل مشكلة اقتصادية تتعلق باستيراد كميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية من الحبوب، و بخاصة من القمح و دقيقه. أما البقوليات، فإنها على درجة كبيرة من الأهمية، حيث إن زيادة إنتاج أي منها يحقق مزيد من الأمن الغذائي، تعتبر الجزائر في حاجة ماسة إليه، كما أن نقص إنتاج أي منها يمثل دون شك حالة حرجة. و تشترك هذه المحاصيل في كونها تمد كلا من الإنسان و الحيوان بنوع مطلوب بشدة من أنواع الغذاء، و هو البروتين النباتي(الحمص، الفول، العدس). هذا و قد عرف إنتاج البقوليات التقلبات نفسها التي عرفتها الحبوب، بحيث بقيت الجزائر تسد عجزها في توفير الغذاء للسكان بالاعتماد على الاستيراد.

ومن جهة الإنتاج الحيواني اتصف بعدم الاستقرار أو عدم تسجيل زيادة مطردة في الإنتاج بالنسبة إلى بعض المكونات، كما هو الحال مع اللحوم الحمراء و الحليب، حيث تواصلت الجزائر اعتمدها على الاستيراد بمعدلات كبيرة قد تصل إلى 50 بالمئة. فمثلا، بالنسبة إلى مادة الحليب، التي تحتل المرتبة الثانية بعد القمح ضمن المواد الغذائية الأساسية التي تستوردها الجزائر، أما بخصوص باقي مكونات القطاع الحيواني، و يتعلق الأمر بالحوم البيضاء و البيض، فإن هذه المجموعة الفرعية يمكن اعتبارها مستقرة، و تميل إلى التزايد النسبي المنتظم، حيث تعرف الجزائر اكتفاءً ذاتيا في ذلك، غير أن ذلك لا يمنع من السعي إلى الرفع من معدلات الإنتاج من أجل التصدير. و تبقى كل المواد الغذائية الزراعية الأخرى في حاجة إلى التطوير, للابتعاد عن الخط الأحمر للتبعية الغذائية، التي ترهق كاهل الإقتصاد الوطني الضعيف أصلا، و الذي يعيش من " سيروم" عائدات المحروقات الآلية إلى الزوال. حيث يتضح

بما لا يدع مجالا للشك أن **التبعة في مجال الغذاء كبيرة، و قد تهدد استقلالية القرار الإقتصادي للدولة. و هي تنذر باستفحال الوضع أكثر مستقبلا في ضوء المعطيات المتوفرة.**

و في ما يخص الأمن الغذائي في التشريعات الوطنية نستخلص أن الجزائر وضعت سياسات لتحسين وضع الإقتصادي و تحسين أوضاع المجتمع الجزائري من بين هذه السياسات سياسة التجديد الفلاحي التي تقوم على إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب و مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.و انتهجت كذلك سياسة الشراكة في مجال الفلاحة و التنمية الريفية تعطي الأولوية للمستثمرين الذين يتمتعون بمهارة تقنية و خبرة عالية في التسيير و يملكون معرفة جيدة بالأسواق، و يمكن لمشاريع الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص، الوطنية أو الأجنبية، أن تتحقق بالتعاون مع مؤسستين لتسير مساهمات الدولة و هذه السياسات تساعد الجزائر على النهوض في مجال الإقتصاد الذاتي أي إستهلاك منتوج البلاد.

أما بخصوص امن غذاء الجزائر في المنظمات الدولية نستخلص أن الجزائر لجأت المنظمة العالمية للتجارة وذلك فعلى الجزائر أن تستعد لهذا الانضمام من خلال العمل على تنمية الموارد الاقتصادية لها بغض النظر عن قطاع النفط وذلك بزيادة وتحسين وتنويع الإنتاج المحلي، بغية الدخول للأسواق العالمية ومواجهة المنافسة الدولية.و الإبتعاد عن التبعية، حالها حال إنظمامها إلى المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة للأمم المتحدة بهدف تحسين أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر و تحقيق إكتفاءا ذاتيا مستداما. و من خلال هذا الطرح

نتوصل إلى الإجابة عن الإشكالية أن **الجزائر غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي**، أي **حققت شبه اكتفاء ذاتي.**

الفصل الثالث:

تهديـــدات و تحديـــات الأمـــن الغذائـــي الجزائري وإمكانية تجاوز المعوقات.

الفصل الثالث: تهديدات و تحديات الأمن الغذائي الجزائري وإمكانية تجاوز المعوقات.

لعل المهمة الرئيسية للقطاع الزراعي في أي بلد تتمثل في توفير الغذاء للسكان، و يعتبر توفير الغذاء و استقرار عرضه من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي. و الجزائر تسعى جاهدة لتحسين معدلات التنمية الإقتصادية التي تقترن عادة بتحسين إمداداتها الغذائية، و القضاء التدريجي على أوجه النقص أو العجز الغذائي. و لما كان القطاع الزراعي هو القطاع الإقتصادي الرئيسي و المصدر الأساسي لإنتاج الغذاء، فإن مقدرة الجزائر على توفير الغذاء و استقرار عرضه قد تأثرت كثيرا بمحددات و عراقيل، وواجهتها مشاكل شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان النامية عموما، و العربية خصوصا، بحيث أصبحت تعيش وضعية متدهورة أقل ما توصف به أنها عاجزة و تابعة.

و نتناول في هذا الفصل:

- التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي الجزائري.
- تحديات الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي الجزائري.
- إمكانيات تذليل و تجاوز المشاكل و المعوقات.

المبحث الأول: التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي الجزائري.

الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على استيراد الغذاء وبالاعتماء على عائدات المحروقات المتأثرة تشكل خطرا أكيدا على الأمن الغذائي وتداعياته على الأمن القومي، وبالنظر إلى التأثيرات المناخية، فإن مشكل توفر الغذاء قد يطرح إشكالا حقيقيا للدول الأكثر استيرادا على غرار الجزائر، وقد تؤدي ندرة الغذاء إلى اضطرابات اجتماعية مثلما ما حدث في جانفي2011 عندما شهدت أسعار أهم المواد الغذائية ارتفاعا كبيرا الناجم أصلا عن الارتفاع في الأسعار على مستوى الأسواق الدولية المسجل منذ سنة 2008 وفي هذا الإطار، أن دعم الإنتاج المحلي يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، لنؤكد من جهة أخرى أنه من بين أسباب انعدام الأمن الغذائي.

المطلب الأول: معضلة الطاقة و الغذاء في الجزائر.

إلى وقت قريب شكلت واردات الغذاء بالجزائر نصف احتياجات السكان، وبفعل الموسم الماطر وشراء الحكومة للمنتج من الحبوب قفز الميزان التجاري في هذه المادة إلى حالة التوازن، وفي مادة الشعير إلى حالة الفائض. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تستمر المواسم الماطرة في بلد تعتمد زراعته على السقي؟ وهل تستمر الحكومة في شراء المنتج من الحبوب بالأسعار المحلية الحالية إذا ما استمرت الأسعار العالمية في الانخفاض؟

أكيد الجواب يكون بالنفي ونحن مقبلون على البرنامج الثاني من التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوربي، وعلى الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة، حيث تخضع الأسعار لحرية الأسواق ولمبدأ انخفاض الدعم الموجه للمنتج الزراعي. والتوجه العام في الأسواق الدولية على المدى القصير يخدم انخفاض الأسعار في مجال الغذاء بدافع من انخفاض الطلب العالمي وتضاعف المخزونات، ولكن على المدى المتوسط ستتغير المعطيات بسبب التوجه نحو الطاقات الحيوية المبنية على فكرة تحويل المنتوج الغذائي إلى وقود حيوي وتحويل جزء مهم من الأراضي الزراعية في الدول الكبرى المنتجة للغذاء إلى مساحات لإنتاج الوقود من منشأ زراعي بحت. وفي هذه الحالة، ستقع الدول المستوردة للغذاء - والتي لم تقم بتنفيذ السياسات الملائمة لمواكبة الطلب الداخلي - في فخ السوق الرأسمالية الحرة مما قد يفاقم من فجوة الغذاء لديها. [1]

وعلى المشهد الجزائري لا أحد يستطيع أن يتجاهل مخططات الدولة في التجديد الريفي وبرامج الحكومة على آفاق 2014 في التجديد الفلاحي والصحة النباتية وإدارة التوزيع ودعم مدخلات الإنتاج الفلاحي من البذور والأسمدة ومشروع إعادة تنظيم الملكية الفلاحية وحجم الاستثمار الفلاحي الذي لامس 5 ملايير دولار، ويتبقى تحدّ مهمّ يتمثل في معيارية السوق، أي الرفع من إنتاجية الهكتار الواحد من المنتوج الزراعي وطيد الصلة بمفهوم "الأمن الغذائي" وتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي المبني على الإنتاج الوطني وليس على المعروض من الغذاء في السوق الوطنية.

[1] بشير مصطفى، ***مشكلة في الأفق إسمها الأمن الغذائي***(www.echoroukonline, 2013 /04/27، على الساعة 12:00).

أما تكلفة المنتوج الغذائي والتي تحدد قدرة السكان على الولوج إلى الكميات الغذائية المناسبة لمفهوم "التنمية المستدامة" وبمستوى القدرة الشرائية الحالية للمواطن متوسط وقليل الدخل، فالأمر يتعلق بالبحث الفلاحي الأساسي الكفيل بتطوير الأنواع والكميات وبطبيعة الملكية الفلاحية التي على الدولة إيجاد الآليات المناسبة لتحويلها من مجرد مصدر لدخل الفلاح إلى مصدر مستديم للتراكم الرأسمالي، وهو الخيار الوحيد المتاح أمامنا لتجنب الوقوع في إشكالية أخرى إسمها "الأمن الغذائي".[1]

المطلب الثاني: التبعية الغذائية و مستوى العجز:

يتبين أن التبعية الغذائية، و من خلال مستوى العجز في الإنتاج المحلي بالنسبة إلى أهم المجموعات السلعية، يمكن اختصارهما تبعا للمؤشر التالي: حقيقة الأمر أن الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء بعيدة عن تسجيل مستوى مقبول من الإكتفاء، و بخاصة بالنسبة إلى المواد ذات الإستهلاك الواسع.

و جميع المتخصصين في المسائل الزراعية، يجمعون على أن الجزائر تعاني من تخلف معتبر في معالجة المسائل المتعلقة بالزراعة، وأنها تحتاج إلى ثورة زراعية (البحث الزراعي، البذور المنتقاة، المكننة المناسبة، الأسمدة...) فضلا عن الضعف الواضح في مجال الأراضي الزراعية (أضعف من تونس والمغرب). إن الزراعة الجزائرية تخسر المزيد من الأراضي بسبب نقص المياه، كما أن إصلاح الأراضي الذي يسمح بالحد من الأضرار غير موجود.

وبالإضافة إلى هذه الصورة السوداوية، التهام الخرسانة للأراضي الزراعية. ويذكر في هذا الصدد البروفسور أيت عمارة، منذ مدة، أنه على سلم تصنيف من 0 إلى 9 للدول التي تستطيع تغذية شعوبها من أراضيها، فإن الجزائر مصنّفة في المرتبة السابعة نستطيع الإشارة دون خطر وقوعنا في الخطأ، أنه إذا كان هناك قطاع اتخذ بشأنه "صنّاع السياسات" بالجزائر سياسات خاطئة تماما، فهو القطاع الزراعي. اليوم نجد أن البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، أصبح عاريا تماما، بسبب تراجع القدرة الشرائية الغذائية التي يعانيها الجزائريون.[2]

إن البرنامج المذكور والمكلف جدا، تم إطلاقه وسط ترويج إعلامي رهيب، حدد هدفين رئيسيين، اعتبرهما استراتيجيين :[3]

1- تعزيز الميزان الزراعي للبلاد: بمعنى توجيه الإنتاجية الفلاحية نحو التصدير (يجب أن نتذكّر جميعا تصريحات وزير القطاع الفلاحة السابق: "اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لا يخيفنا، لأن منتجاتنا الزراعية تنافسية، ولهم حصتهم في السوق الأوروبية، فضلا عن ذلك:"سنكون تنافسيين في مجال الزراعات البيولوجية"، وأيضا: "نستطيع كسب رهان الزراعات المبكرة.".

2 - تحسين مداخيل الفلاحين: بمعنى، تشجيع هؤلاء على التوجه نحو النشاطات الفلاحية الأكثر مردودية والأعلى سعرا في السوق. هذه الأهداف، لا يمكن تحقيقها سوى عن طريق مخطط جديد لشغل

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] عبد المجيد بوزيدي، **التبعية الغذائية تهديدي حقيقي للجزائر** (www.elfadjronline, 2013/04/26، على الساعة 18:56).

[3] نفس المرجع.

الأراضي، الذي يضحي بالهدف الاستراتيجي الرئيسي وهو الأمن الغذائي (بدون ضمان التوازن الفلاحي، والانفجار المنتظر لصادراتنا الزراعية). إذن فإن العجز في مجال الحبوب والحليب والسكر و البطاطا، سيرتفع أكثر فأكثر، وسيكون ثمنه مرتفعا جدا، وسيكون أغلى مستقبلا .

كيف سينظر إلى الحل المطروح اليوم، الذي يتمحور حول الاستيراد المبالغ فيه للأبقار الحلوب، في الوقت الذي تقوم فيه الحكومة بتشجيع زراعة البطاطا، والزراعات المبكرة أين هي الزراعات العلفية الضرورية لتغذية هذه الحيوانات؟ وأين هي الأراضي التي يجب تخصيصها لذلك؟ أم يتطلّب الأمر تخفيض المساحات الخاصة لزراعة الحبوب؟ أما مجمل منتجي الحليب الجزائريين يصرخون أن تغذية الأبقار أصبحت مكلفة جدا، والمستوردة كليا. إن الفاتورة الغذائية للجزائر بلغت 3.6 مليار دولار، سنة 2007 (خارج واردات مدخلات الإنتاج الزراعي) هذه الفاتورة كانت تقدر بـ3 ملايير دولار سنة 2002 و2.5 مليار دولار سنوات التسعينيات، و1 مليار دولار سنوات السبعينيات، وبطبيعة الحال، فإن هذه الفاتورة ندفع مقابلها من صادرات المحروقات، و الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كان على حق عندما قال إن الجزائريين "يشربون بترولهم ويأكلون غازهم." إن المستقبل الغذائي للجزائر سيكون أكثر سوداوية، عندما نعلم أن الزراعة العالمية تتجه نحو ثلاثة أهداف متنافسة.

1- ضمان الغذاء.

2- إنتاج الوقود.

3- الحفاظ على التنوع البيولوجي[1].

وعندما نلحق بهذه العوامل، التحولات المناخية التي ستتحول على المدى الطويل إلى مراحل جفاف أكثر حدة وأطول في القارة الإفريقية.

[1] نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: تحديات الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي الجزائري.

شهدت الجزائر مجموعة من التطورات و المستجدات شكلت في مجموعها تحديات جديدة و واجهت التنمية الإقتصادية و منها التنمية الزراعية، حيث ترتبت على التوجهات الجديدة بعض الآثار الجانبية التي انعكست في معظمها سلبا على الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للقطاع الزراعي و للعاملين فيه.

المطلب الأول: تحديات تواجه القطاع الزراعي في الجزائر.

إن العديد من المشاكل و المعوقات ـ السالفة الذكر ـ التي تواجه الجزائر تظهر آثارها جليا من خلال المستوى الضعيف للنمو، الذي ظل لعدة سنوات دون المتطلبات المرتبطة بزيادة السكان و الحاجات الجديدة الناجمة عن تحول أنماط الإستهلاك. و قد أثبتت الدراسات أنه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشي مستقر للسكان، يجب ألا تقل نسبة نمو الوطني الخام عن 6 بالمئة، و ذلك عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1 بالمئة. غير أنه، رغم التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فإن النمو مازال غير كاف من أجل:[1]

ـ تلبية الحاجات الجديدة الناجمة عن تزايد السكان.

ـ تغطية العجز الإجتماعي و الفوارق المتراكمة منذ عدة سنوات.

ـ تلبية الطموحات الجديدة المترتبة على الإنفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة

و في الوقت الراهن، يبدو الإختلال واضحا بين زيادة السكان القادرين على العمل و النمو الإقتصادي، مما يفرض إتخاذ تدابير احترازية للتقليل من حدة التهديدات، و ما يترتب عليها من مشاكل ذات الصلة، التي يمكن إيجازها في ما يلي:

ـ تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات لمناصب العمل.

ـ ندرة الغذاء إذا لم يساير الإنتاج الزراعي تزايد السكان.

ـ الإضطربات الاجتماعية إذا لم يجد الشباب مناصب عمل و الحد الأدنى من الشروط لتحقيق طموحاتهم.

و على الرغم من تسجيل انخفاض في مستوى الزيادة السكانية، فإن ذلك لا يقلص من الأثر الذي يمس تطور الحاجات الإجتماعية.

إن الزيادة في عدد السكان و حجمهم و تركيبتهم، و كذلك توزيعهم الجغرافي،كلها عوامل تعتبر معطيات أساسية ينبغي أخذها في الإعتبار عند تحديد الحاجات الإجتماعية، و تحديد السياسات

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، ***مشروع تقرير حول عناصر مفتوحة للنقاش من أجل عقد النمو*** ، ص .16.

الإقتصادية و الزراعية، من أجل توفير مستوى معين من الإكتفاء الذاتي الغذائي، مع مراعاة الشروط المصاحبة الأخرى،من توفر الموارد البشرية و المالية، و الظروف السياسية و الدولية الأخرى.

المطلب الثاني: مجموعة "5+5" المتوسطية حول تحديات الأمن الغذائي بالجزائر.

شاركت الجزائر في اجتماع مجموعة (5+5) المتوسطية لبحث عن مواجهة تحديات الأمن الغذائي في المنطقة ، وتتألف المجموعة من الجزائر والمغرب وليبيا وتونس وموريتانيا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا والبرتغال و مالطا.، وذكرت وثيقة أصدرتها وزارة الزراعية الجزائرية بخصوص الإجتماع أن هذا اللقاء الذي ينظم في إطار الحوار الأورومتوسطي لمجموعة 5+5 يهدف إلى "تحليل أصل الأزمات الغذائية الدورية وعلاقتها بأسعار المواد الأولية والمواد الغذائية على السوق العالمية."، وأوضحت أن الإجتماع سيتناول تبادل تجربة كل دولة في مجال الأمن الغذائي وسيبحث "سبل ووسائل ضمان أمن غذائي أحسن من خلال رفع الاستثمارات الفلاحية والتسيير العقلاني للفضاءات الفلاحية والتقدم التقني

وأشارت الوثيقة إلى أنه "فضلا عن العوامل الهيكلية فإن الأخطار التي تهدد الأمن الغذائي لدول المتوسط تزداد حدة بسبب لا إستقرار الدائم للأسواق الدولية للمنتجات الفلاحية الذي يترجم بالتذبذب الاستثنائي لأسعار المنتجات الفلاحية.

. واعتبرت أن أبرز الرهانات بالنسبة لهذه المجموعة تتلخص في "نقص وعدم توازن الحصة الغذائية لجزء هام من السكان وتبعية بلدان الضفة الجنوبية القوية للأسواق الدولية بكميات هامة تجبر على استيرادها لمواجهة حاجياتها."، كما اعتبرت أن هذه الدول بالخصوص دول المغرب العربي "تواجه ضغطا متزايدا للموارد الطبيعية بالخصوص التربة والمياه بفعل التغير المناخي الذي يزيد من حدة ظاهرة الجفاف والتصحر" فضلا عن "تهديد الجراد ووسائل الوقاية والمكافحة على الصعيد الإقليمي واللجوء بشكل منتظم إلى التكنولوجيات البيولوجية التي توفر آفاقا جديدة في مجال تحسين النباتات المزروعة وإيجاد أنواع نباتية جديدة أكثر إنتاجا."

وحسب الوثيقة فإن هذا الإجتماع المتوسطي الذي تشارك فيه مؤسسات دولية وخبراء يهدف إلى " إيجاد آليات ضبط مناسبة للتخفيف من انعكاسات تقلبات الأسعار على مستوى أسواق المواد الغذائية وهذا لصالح المزارعين والمستهلكين."، وقالت إن " الأمر يتعلق أيضا بإعداد إستراتيجية مشتركة يمكن تبنيها من قبل المجموعة من أجل حماية أفضل وتسيير أحسن للموارد الطبيعية مع الحفاظ على النشاطات البشرية المتعلقة باستغلال هذه الموارد."

وحسب ذات الوثيقة فإنه من المنتظر أن يفضي النقاش حول هذه المسائل إلى "مسعى مشترك لمكافحة تحديات الأمن الغذائي يمكن تطبيقه في فضاءات أخرى للتشاور الدولي مثل اللجنة العالمية للأمن الغذائي ومنظمة الزراعة والتغذية (الفاو) والإتحاد الأوروبي والإتحاد من أجل المتوسط."

ودعا وزير الزراعة الجزائري رشيد بن عيسى في افتتاح الإجتماع إلى الإستفادة من تجارب الدول الأوروبية بهدف تأمين الغذاء لنحو 300 مليون نسمة بالخصوص سكان المغرب العربي الذين يعانون أكثر من الأزمات الغذائية.، وأشار كذلك إلى أن 20 بالمائة من واردات الجزائر الإجمالية العام 2011هي من المواد الغذائية مقابل 16 بالمائة العام 2010، مشيرا إلى أن الحكومة الجزائرية تدعم

سنويا الإستثمارات الزراعية بنحو 100 مليار دينار(حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي).،[1] وقال ابن عيسى إن اجتماع الجزائر سيدرس التجاوب مع المعطيات الجديدة كتقلبات الأسعار التي تؤدي إلى أزمات والتحديات المناخية التي يجب التأقلم معها بتقنيات وآليات جديدة.

واعتبر أن الأمن الغذائي "لا يهم الجزائر وحدها فقط بل هو في جدول أعمال كل اللقاءات المهمة" مشيرا إلى وجود "إدراك جماعي في المنطقة بعد أزمتي 2007 و 2008."

المبحث الثالث: إمكانيات تذليل و تجاوز المشاكل و المعوقات.

إن حالة التخلف النسبي في القطاع الزراعي في الجزائر هي نتيجة منطقية لعدم الإهتمام الكافي به،مما أوقع في مشاكل ومعوقات أثرت في أدائه و لتجاوز هذه الحالة ، من الواجب أن تتخذ إجراءات مشجعة للمزيد من الإهتمام بهذا القطاع الحيوي المهم، و ضرورة إتباع تنمية زراعية مستدامة، و تفعيل التكامل العربي و الإقليمي.

المطلب الأول: التنمية الزراعية المستدامة.

لقد انعكس الإهتمام المتزايد بالبيئة خلال العقدين الأخيرين في صور شتى، من أبرزها عقد المؤتمرات و الندوات على الصعيد الأمم المتحدة، و على صعيد المنظمات الإقليمية (يمكن الإشارة هنا إلى مبادرة " النيباد" التي تتزعمها الجزائر)، كما على صعيد الأقطار. فقد أصبح لزاما على الدولة الجزائرية أن تكون تنميتها الزراعية تنمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية، و كذا نصيب الأجيال القادمة من الثورة. و إذا كانت الزراعة تعتبر من أكثر الأنشطة الإنسانية اعتمادا على البيئة، فإن الإهتمام باستدامة الزراعة يجب أن يكون له أولوية متقدمة، ليس فقط لارتباطها بأهداف الإنتاج و التنمية و الأمن الغذائي، و لكن أيضا لضرورتها للمحافظة على البيئة أكثر توازنا، فإن إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، في سعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي و تعظيم العائد من الموارد الزراعية، يجب أن تحافظ على تلك الموارد و تحميها من التلوث و التدهور و الإعتداء، و ذلك بإتباع العديد من السياسات الهادفة إلى منع الممارسات الزراعية غير المستدامة التي يمكن التطرق إلى أهمها في ما يلي:[2]

1- سياسات الأراضي الزراعية: يتطلب استخدام الأراضي الزراعية بصورة مستدامة العديد من المداخل الإدارية و التنظيمية و المؤسسية و التكنولوجية. هذا، و يمكن تحديد أهم المتطلبات في ما يلي:

أ- العمل على تحسين و ضمان حقوق الملكية للأراضي: يعتبر عدم ضمان حقوق الملكية للأراضي الزراعية سببا رئيسيا في زيادة التعدي على تلك الأراضي، و عدم الإهتمام بالمحافظة على نوعية التربة، حيث إن عدم وجود عقود مسجلة للأراضي الزراعية يجعل الفلاحين غير قادرين على الحصول على الدعم المالي من المؤسسات الرسمية، و من ثم يضطرون إلى القيام بزراعات خفيفة و بصورة مؤقتة و قصيرة المدى، مما يجعل الاستثمار الزراعي غير مربح.

---

[1] http://arabic.peopledaily.com.cn

[2] محمود الأشرم، ***التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفعالة"*** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2007)، ص. 129.

ب ـ حماية الأراضي المحروقة: إن تعميق و تكثيف حراثة الأرض يؤديان إلى القضاء على التربة و فقدها لخصوبتها.

2ـ سياسات المياه: تؤدي الموارد المائية الدور الرئيسي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، و بالتالي الإنتاج الزراعي، و توفير الغذاء للسكان. و لعل اختلال التوازن بين الموارد المائية و الطلب المتزايد عليها، يمثل تحديا كبيرا لمناطق مختلفة من العالم، و يزيد من خطورة هذا الإختلال في الاستخدام غير الرشيد للموارد المائية في المنازل و المزارع و المصانع، و الإعتماد سياسات تنموية طموحة لا تراعي واقع الموارد المائية المتاحة، و بالتالي يجب اتخاذ عدد من التدابير أهمها:

أ ـ ترشيد استهلاك المياه، خاصة في القطاع الزراعي الذي يستهلك أكثر من 70 بالمئة من المياه المتاحة. و يمكن أن يتم ذلك عن طريق تطبيق أنظمة الري بالتنقيط في الأراضي الجديدة.

ب ـ وضع قيود قانونية و أخلاقية على الإسراف في استخدام المياه.

ج ـ عمل الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب مياه الصرف الصحي إلى مصادر المياه الطبيعية، مثل الأنهار.

د ـ استخدام آبار المياه على أساس مستدامة، بحيث تستطيع تجديد نفسها.

ه ـ إن المحافظة على الموارد الزراعية، بما فيها المياه، لن تتحقق إلا في إطار خطة متكاملة للتنمية الريفية تستهدف تحسين الأحوال المادية و الصحية للمزارعين، بما يحقق أهداف التنمية البشرية و المحافظة على البيئة في آن واحد.

3ـ ترقية الاستثمار في الزراعة: لعل الخاصية التي تطبع القطاع الزراعي هي عزوف الاستثمارات عنه. و تجتمع الشواهد التاريخية و الأرقام المتعلقة بهذا الشأن على أن القطاع الزراعي كان القطاع الأقل جذبا لاستثمارات القطاع الخاص، بالرغم من حجم و أهمية استثمارات القطاع العام، و الإجراءات التشجيعية لتحفيز القطاع الزراعي على الإستثمار في الزراعة. و قد يرجع تدني الاستثمار في القطاع الزراعي إلى انخفاض ربحية المشروعات الزراعية مقارنة بالمشروعات الأخرى غير الزراعية، أو لعدم توفر دراسات أمام الراغبين في الاستثمار حول الفرص المتاحة للإستثمار في التنمية الزراعية، أو لعدم توفر المعلومات و البيانات الإحصائية الدقيقة و المؤكدة في عدد من المجالات التي يرغب المستثمرين في الحصول عليها لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم قبل الاستثمار، و لوجود بعض المشاكل التي تواجه المستثمرين، خصوصا بالنسبة إلى عدم استقرار السياسات الزراعية و توفر البنى الأساسية و الخدمات.

و غير خاف أن تحقيق التنمية المستدامة لا يعتمد فقط على زيادة الإنتاجية أو المحافظة على الموارد من التدهور, بل تعتمد إلى حد بعيد على توفير البيئات المناسبة من إجراءات تنظيمية و مالية و إدارية و

سياسات حكومية، التي تعتبر عوامل مساعدة في غاية الأهمية لتعطي المشاريع و البرامج التنموية ثمارها و تساهم في التنمية الحقيقية.[1]

المطلب الثاني: الإهتمام بالبحث العلمي الزراعي.

{إن مستقبل الزراعة يجب أن يعتمد على استمرار تطوير التكنولوجيا و الأبحاث العلمية، و إن أية إستراتيجية تستهدف تحسين الزراعة لا بد من أن تعطي أولوية كبرى لوضع البرامج المكثفة في مجال البحوث التطبيقية، و في مجال المعلوماتية و الهندسة الوراثية ، و بيوتكنولوجيا النبات، و علوم التربة و البيئة و الأمراض النباتية}. و في هذا الصدد، فقد بدأت الجزائر تولي اهتماما خاصة بالبحث العلمي و تسخيره لخدمة الزراعة، حيث نلاحظ التحول نحو التكفل أكثر بالإنشغالات الحقيقية لتطوير الزراعة عن طريق البحوث، وفتح المجال لمزيد من التدريب و التكوين في هذا المجال، و أيضا تعزيز الإرشاد الفلاحي بالوسائل الضرورية و التقنيات الحديثة، لضمان تعميم المعرفة، و كذلك تطوير البحوث[2] الزراعية للتكفل بالانشغالات الحقيقية للتنمية الزراعية،حيث بدأ الاتجاه نحو تثمين القدرات العملية من خلال المؤسسات و المعاهد القائمة. فمثلا معهد البحث الزراعي و معهد البحث الغابي تربطهما علاقات مبنية على اتفاقات رسمية،وقد حلت مؤخرا إشكاليات البحث عن طريق وضع قانون تم تبنيه على أعلى مستوى، و شكل المرجعية لبرامج البحث القائمة على مستوى الوطن، حيث يمثل البحث الزراعي إحدى حلقاته الكبرى، و تمتد البحوث إلى معاهد التقنية التي تقوم بالبحث التطبيقي و تجربة المكتشفات في الميدان. [3]

أ ـ تفعيل التكامل العربي و الشراكة المتوسطية: بالرغم من الجهود التي تبذل من أجل إرساء دعائم التكامل العربي في المجالات الإقتصادية المختلفة، فإن المؤشرات الواقعية لذلك تبقى محتشمة جدا، بحيث تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أنه لم يطرأ على حركة التجارة الخارجية و التبادل السلعي بين البلدان العربية في إطارها الكلي و تكتلاتها الجزئية تطورا يذكر في مجال التجارة البينية التي ظلت أوضاعها منذ الثمانينيات،

و لقد بقيت كل المحاولات التكاملية مجرد آمال نظرية تحتضنها المؤتمرات و الندوات و الإتفاقيات، و لم تجسد واقعيا، و بقى الوطن العربي تابعا في مجال الزراعة، بالرغم مما يتوفر عليه من إمكانيات. ففي هذا السياق، تشير الدراسات إلى الفارق الكبير بين مستوى الطموحات التي عبرت عنها سلسلة القرارات العربية المشتركة و مستوى المنجزات المتحققة، إذ أن عددا من أهم هذه القرارات، كميثاق العمل الإقتصادي العربي، و إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي، و عقد التنمية العربية، و برنامج الأمن الغذائي، لم تجد طريقها إلى التنفيذ.

و لهذا، فإن حتمية التكامل الزراعي العربي تصبح ملحة للقضاء على العجز الغذائي القطري، و من ثم العربي، و تحقيق الإكتفاء الذاتي. و هذه العملية تتعدى حدود الإمكانيات القطرية، و هي تتطلب توحيد

---

[1] نفس المرجع السابق،ص.130.
[2] فوزية غربي، ***نفس المرجع السابق***، ص 352.
[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الجهود الفعلية و الإستفادة من الموارد المتاحة، وفقا لاستراتيجيات مضبوطة. و لعل عوامل نجاح استراتيجيا للتكامل العربي من أجل تحقيق الأمن الغذائي بشكل كبير.

ب ـ عوامل إمكانية نجاح التكامل العربي: يعدد محمود الأشرم في كتابه : التنمية المستدامة... مجموعة منها، كما يلي:

ـ شرعية التكامل العربي في ضوء المتغيرات الدولية و التكتلات الإقتصادية الحاصلة.

ـ التباين و تنوع و كبر حجم الثروات الزراعية، من موارد بشرية و أرضية و مالية و مائية، و ما يضاف إليها من موارد نفطية و خبرة علمية و ما إلى ذلك.

ـ التباين في حجم الطاقات البشرية من دولة إلى أخرى، بحيث يصبح التقارب و التبادل التكاملي لتحقيق المصالح المتبادلة في مجال الزراعة غاية سهلة المنال.

ـ اختلاف الإمكانيات المتوفرة من بلد إلى أخر، مما يشجع على إمكانية تحقيق التكامل الزراعي.

ـ حجم السوق العربية الكبير، الذي من شأنه تلبية متطلبات قيام التكتل دون متطلبات قيام التكتل دون معوقات كبيرة.

ـ إمكانيات التخصص في قيام المشاريع الزراعية بناء على و فوارت الإنتاج الزراعي في كل دولة و من بين أهم الإجراءات و المقترحات لتدعيم و تفعيل التكامل العربي من أجل تحقيق الأمن الغذائي عربيا و قطريا، نذكر مايلي:[1]

ـ وضع خطة تطبيقية رامية إلى زيادة الرقعة المزروعة عن طريق الاستصلاح وتحسين سبل الري، و استخدام التكنولوجيا الحديثة، و تعزيز البحث العلمي، بغرض مضاعفة الإنتاج للمحاصيل و السلع الزراعية، و في مقدمتها الحبوب.

ـ التعاون العربي من أجل بناء مخزون إستراتيجي قومي من الحبوب، و لا سيما من القمح، يكفي لتلبية احتياجات المنطقة لفترة زمنية مناسبة، و ذلك لدرء المخاطر التي قد تحدث.

ـ تشجيع الإستثمارات في مجال القوانين و الأنظمة التجارية و تشريعات العمل المختلفة، و ربطها بشبكات اتصال متطورة تتماشى مع المستجدات العالمية.

ـ التنسيق في مجال البحوث العلمية الزراعية، و تشجيع و دعم البحث الزراعي و العاملين فيه، و إنشاء هيئة عربية عليا لتبادل الخبرات العلمية.

ـ ضرورة تبني النظام السياسي العربي لهذه الخطط و السياسات الزراعية من أجل ضمان الأمن غذائي.

و عيه فإن التكامل العربي و الشراكة الأورو- متوسطية هما خطوتان يجب السهر على الأخذ بهما، و تفعيلهما عند كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى ترقية القطاع الزراعي، و الرفع من قدراته الإنتاجية، للخروج من دائرة التبعية الغذائية، حيث إن أية مبادرة تأتي بمعزل عن محيطها العربي و الإقليمي تبقى

[1] نفس المرجع السابق.ص. 354.

منقوصة، و لن تتدعم إلا من خلال التكامل العربي، البيني، و التعاون القائم على مصلحة الإقتصادية، بعيدا عن أية اعتبارات أخرى في إطار الشراكة الأورو- متوسطية.

خلاصة الفصل الثالث

خلاصة القول، إن الأمن الغذائي في الجزائر (مثله أغلب البلدان العربية) يعيش كثيرا من المشاكل، سواء كانت طبيعية أو بنائية أو تنظيمية أو تسييرية أو غيرها ، و هي التي تؤدي إلى كلفة إنتاج عالية ، و تدن في مستوى الإنتاجية ، كما و نوعا، مما يترك أثره السلبي المباشر فيه - الأمن الغذائي - ، بحيث تضطر الدولة إلى تأمين غذاء مواطنيها باللجوء إلى الإستيراد على حساب الميزانية المتأتية من الريع النفطي، التي كان من المفترض أن توجه إلى استثمارات أخرى تعود بالنفع على الجميع ومن البديهي أن ذلك لن يتحقق إلا بمحاولة جادة للتخفيف أو القضاء على جل المعوقات، و هذه غبر مستحلية مع توفر الإرادات. و من ثم أصبح لزما على الدولة أن تعمل على إزالة تلك المعوقات التي تواجه الأمن الغذائي من أجل تحقيق التنمية ، حيث أن هذه الأخيرة لا تعني سد الفجوة الغذائية فحسب، و لكنها تمتد إلى علاج الخلل في الميزان التجاري، و المساهمة في علاج مشكلة البطالة، بإتباع سياسات زراعية فعالة ضمن إطار التنمية الزراعية المستدامة، التي يذهب أثرها إلى أبعد من ذلك، على اعتبار استدامة التنمية الزراعية تعني استقلال القرار السياسي ، و فتح المجال واسعا أمام احتمالات التكامل و التعاون العربي و الإقليمي. ومن هنا نكون جوابنا على الإشكالية أن الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية و هذا الأخير له أثر سلبي على الأمن الغذائي الجزائري.

الخاتمة

الخـــاتمـــة

خلصت الدراسة المتعلقة بالأمن الغذائي في الجزائر كما يلي أن تحقيق الأمن الغذائي سعيا إلى الوصول إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي ، يتطلب الأخذ بمبادئ و فلسفة التنمية المستدامة التي تراعي مختلف العناصر. فالتنمية المستدامة لا تمثل فقط الأساليب الإنتاجية التي تعظم الإنتاج أو إتباع الأنظمة الإنتاجية التي تمنع تدهور الموارد بواسطة عمليات التدهور المختلفة، أو مواجهة المتطلبات البشرية من حيث نوعية و جودة المنتجات و متطلبات الصحة البشرية و الحيوانية، بل يدخل في صلب متطلبات تحقيق العائد الإقتصادي، و ما يتضمنه من مؤثرات السوق المحلية و ، و ما تحمله من أدوات و آليات تنظيمية و إجرائية متطورة و متغيرة. و بهذا تستطيع الزراعة الجزائرية (كحالة يمكن تعميمها عربيا) أن تصل إلى معدلات مقبولة من الأمن الغذائي، مدعومة في ذلك بالتكامل البيني العربي، تحت مظلة المنطقة العربية للتجارة الحرة، التي يتطلب الأمر تعزيزها بعث نفس جديد لإرادة سياسية لدى معظم البلدان العربية، لا تولي أواوية للحسابات السياسية بين البلدان العربية على حساب الأمن الغذائي، و من خلاله الأمن القومي، و تكون غير متمسكة بمقولة " السيادة القطرية" السائدة حليا، و ذلك حتى يصبح لمفهوم التعاون الإقليمي المحتوى الإيجابي

لذلك خلصت هذه الدراسة في إجابتها عن المشكلة البحثية المركزية المطروحة في المقدّمة إلى أنّ **الجزائر غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي و حققت شبه اكتفاء ذاتي.** أي نسبي و هذا أكدت صحة إفتراض الفرضية ما يتعلق **بقدرة إنتاج المحاصيل الأساسية (نباتية و حيوانية) على تحقيق مستوى من الأمن الغذائي للسكان، و ضمان استقلالية اقتصادية للدولة**. فإن تفاصيل واقع الإنتاج الزراعي - الحيواني للجزائر اتضح أن الإنتاج النباتي لم يعرف نموا بوتيرة مستقرة، و إنما عرف تذبذبات. و من خلال دراستنا للتركيب المحصولي،يتضح أن بعض مجموعات المحاصيل أو بعض المحاصيل منها،قد عرف تقلبات متفاوتة الشدة من موسم إلى أخر، تتحدد تبعا للظروف المناخية التي تسود هذا الموسم أو ذاك و كأن العوامل الأخرى قد اضمحلت أو على الأقل اتخذت لها مراتب ثانوية مقارنة بالطبيعة. و هذا و استنتاجا على ما سبق الجزائر لا تحقق أمنها الغذائي

و خلصت هذه الدراسة كذلك في إجابتها عن الإشكاليات المساعدة و الفرضيات المساعدة كما يلي:

خلصت الإشكالية المساعدة الأول التي كانت إجابتها عن الفصل الأول كما يلي، انطلاقا من الإشكالية و الفرضية المتبعة في هذا الفصل نستنتج أن مفهوم الأمن الغذائي هو ظاهرة إجتماعية متعددة الأبعاد و يستوجب دراساتها من هذا المستوى ، و من هذا نعتبر أن الأمن الغذائي عملية سياسية تشترك فيها الدولة و الشعب من الدرجة الأولى بالاعتماد على مصادر غذائية خاصة بالبلاد و ذلك لتقليل أو

تجنب التبعية الغذائية ثم الوصول إلى مرحلة التعاون الدولي سواء في شكل التبادل في الأسواق الغذائية الدولية أو في شكل المساعدات الدولية، و هو العملية التي نعتقد أنها مجدية و مستقبلية و تضمن للمجتمع العيش في أمان و إستقرار، و لا تبعية له بأي شكل من الأشكال.

و خلصت كذلك الإشكالية المساعدة الثانية التي تخدم الفصل الثالث و الأخير إلى أن إن الأمن الغذائي في الجزائر (مثله أغلب البلدان العربية) يعيش كثيرا من المشاكل، سواء كانت طبيعية أو بنائية أو تنظيمية أو تسييرية أو غيرها ، و هي التي تؤدي إلى كلفة إنتاج عالية ، و تدن في مستوى الإنتاجية ، كما و نوعا، مما يترك أثره السلبي المباشر فيه ـ الأمن الغذائي ـ ، بحيث تضطر الدولة إلى تأمين غذاء مواطنيها باللجوء إلى الإستيراد على حساب الميزانية المتأتية من الريع النفطي، التي كان من المفترض أن توجه إلى استثمارات أخرى تعود بالنفع على الجميع ومن البديهي أن ذلك لن يتحقق إلا بمحاولة جادة للتخفيف أو القضاء على جل المعوقات، و هذه غبر مستحلية مع توفر الإرادات. و من ثم أصبح لزما على الدولة أن تعمل على إزالة تلك المعوقات التي تواجه الأمن الغذائي من أجل تحقيق التنمية ، حيث أن هذه الأخيرة لا تعني سد الفجوة الغذائية فحسب، و لكنها تمتد إلى علاج الخلل في الميزان التجاري، و المساهمة في علاج مشكلة البطالة، بإتباع سياسات زراعية فعالة ضمن إطار التنمية الزراعية المستدامة، التي يذهب أثرها إلى أبعد من ذلك، على اعتبار استدامة التنمية الزراعية تعني استقلال القرار السياسي ، و فتح المجال واسعا أمام احتمالات التكامل و التعاون العربي و الإقليمي. ومن هنا نكون جوابنا على الإشكالية أن الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية و هذا الأخير له أثر سلبي على الأمن الغذائي الجزائري.، و هذا ما أكد صحة الفرضية المساعدة الثانية.

و عليه أصبحت الجزائر تواجه تحديا خطيرا ذا أبعاد سياسية و اجتماعية و اقتصادية، يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي، و الإعتماد المتزايد و المتسارع على المصادر الخارجية في استيفاء احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية. و على هذا الأساس ، تبدو المشكلة الغذائية بمثابة مشكلة أمن غذائي وطني، باعتبار أن الأمن الغذائي هو أحد المكونات الرئيسية للأمن الغذائي الإستراتيجي للبلاد، و من ثم أصبح لزاما على الجزائر أن تنمي قطاعها الزراعي من اجل سد الفجوة الغذائية، بتشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

و عليه يبقى التحدي الغذائي هاجسا، يشكل أكبر التحديات التي واجهت و تواجه الإقتصاد الجزائري خصوصا، و العربي عموما، الذي ما يزال عاجزا عن تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان في مجال الحبوب و البقول الجافة. و تشكل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه تطور الزراعة العربية عموما، و الجزائرية خصوصا، حيث ما يزال المستوى التقني متخلفا، بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة، التي كرست فشلها بحدة أكبر الظروف المناخية غير الملائمة في غالب

الأحيان. غير أن هذه الأخيرة ـ بالرغم من أثرها الواضح ـ ليست بالدرجة التي تعزي إليها، حيث يمكن للإنسان أن يقلص من تبعاتها بالإستعداد لها و توفير المستلزمات الضرورية للتقليل من أثرها. فتوفير الهياكل القاعدية للري و الإسراع في عمليات البذر و الحصاد و الدرس، باستعمال تكنولوجيا و معدات كافية، كما و كيفا، يجنب القطاع كثيرا من المشاكل، و بخاصة المناخية منها، بما يوفر للإقتصاد موارد كبيرة.

مما سبق نستخلص إلى نتيجة مهمة، و هي أم مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الإقتصادية تعد ضعيفة، بحيث أدت إلى تبعية واضحة، سواء على المستوى الموارد الغذائية أو المواد الأولية. و تعتبر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، و أدت إلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العوائد النفطية من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

الكتب:

أ- بالغة العربية:

1. السيد محمد السيرتي, ***الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية*** (الإسكندرية:دار الجامعات الجديدة،2000).

2. الطيب منير صديق، ***المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي*** (الرياض: مركز الدراسات و البحوث الجامعية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).

3. الطرابلسي عبد القادر ، ***مشكلة الغذاء في الوطن العربي في دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق*** (بيروت : سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 13، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، 1998).

4. القاسم صبحي ، ***الأمن الغذائي العربي حاضره و مستقبله*** (عمان: مؤسسة عبد الحميد سوفان،1993).

5. بوادقجي عبد الرحيم و خوري عصام ، ***علم السكان: نظريات ومفاهيم*** (دمشق: دار الرضا، 2002).

6. بن العجمي بن عيسى محسن ، ***الأمن و التنمية*** (الرياض: مكتبة الملك فهد الواطنية ، ط1،2011).

7. بركان إكرام, ***أهم مبادئ و مفاهيم النظرية الواقعية(القوة, المصلحة,ميزان القوى)***(د ب ن، د د ن، 2000).

8. جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** (الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط1،2007).

9. محمود الأشرم، ***التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفعالة")*** بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2007).

10. عبيدي محمد محمود محمد ، ***منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية*** (مصر: دار الكتاب القانونية،2007).

11. غربي فوزية ، ***الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي في الجزائر*** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية, ط 2، 2011).

ب - بالغة الأجنبية:

1. Jean François rioux ,***la sécurité humaine, une nouvelle conception des relations internationales*** (paris: Hartmann,2001).

2. Mouloud slougui ,***politique algérienne en matière de sécurité alimentaire*** (alge: C R E D،1988).

دوريات:

1. بلقاسم سلاطنية و عرعور مليكة، ***معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده*** (مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية, بسكرة،جامعة محمد خيضر، العدد 5 ،2009).

2. الدروبي ثابت دانية ، ***واقع الأمن الغذائي العربي و تغيرات المحتملة في ضوء المتغيرات الإقتصادية الدوليي*** (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، ، المجلد 24، العدد الأول، 09 04 2008).

3. رمزي زكي، ***المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة*** (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 104، 1986).

4. صحيفة الوسط، ***البعد السياسي و التنفيذي في معضلة تحقيق الأمن الغذائي العربي*** (مملكة البحرين :صحيفة الوسط اليومية السياسية المستقلة، ، العدد 2854، 30 جوان 2010).

رسائل و أطروحات:

1. . جابة أحمد ، ***مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر وآفاقه المستقبلية*** (مذكرة لينيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص نظرية التنمية,1991).

2. بن ناصر عيسى ، ***مشكلة الغذاء في الجزائر*** (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة، 2005).

3. سرايري بلقاسم ، ***دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء واقع الاقتصاد الدولي الجديد وفي أفق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة*** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة باتنة،2008).

4.

مواقع إلكترونية:

1. بشير مصطفى، ***مشكلة في الأفق إسمها الأمن الغذائي***(www.echoroukonline, 2013 /04/27، على الساعة 12:00)

2. بوزيدي عبد المجيد ، **التبعية الغذائية تهديدي حقيقي للجزائر** (www.elfadjronline, 2013/04/26، على الساعة 18:56).

3. منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، **منظمة الأغذية و الزراعة سترافق الجزائر في إنجاز الإحصاء الفلاحي.** www.fao.org(، 10 أفريل 2013 على الساعة h21:06).

4.

تقارير:

أ ـ بالغة العربية:

1. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ***أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2003*** (الخرطوم: المنظمة، 2004).

2. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ***حالة الزراعة في الأقطار العربية: التقرير الثاني***.

3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية،***الإستثمار و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر*** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010).

4. منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، ***حالة إنعدام الأمن الغذائي*** (روما: منظمة الاغذية و الزراعة، 2009).

5. المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، ***مشروع تقرير حول عناصر مفتوحة للنقاش من أجل عقد النمو*.**

6. من إحصائيات وزارة الزراعة و التنمية الريفية**.**

ب ـ بالغة الأجنبية:

1. F A O,***state of food in securitity in the world***(2002).

الفهرس

/	الموضوعات	ص
مقدمة	.....	أ-ح
الفصل التمهيدي:	**"الإطار النظري للأمن الغذائي"**	08
المبحث الأول:	**نظرية الأمن الإنساني**	10
	المطلب الأول: تعريف نظرية الأمن الإنساني.	10
	المطلب الثاني: أهم مسلمات نظرية الأمن الإنساني.	11
المبحث الثاني:	**نظرية التوازن شبه المستقر(حد الكفاف)**	13
	المطلب الأول: تعريف التوازن شبه المستقر(حد الكفاف).	13
	المطلب الثاني:.أهم مضامين ومسلمات نظرية التوازن شبه المستقر.	14
المبحث الثالث:	**النظرية الواقعية**	16
	المطلب الأول: تعريف النظرية الواقعية.	16
	المطلب الثاني: المنظور الواقعي في تفسير ظاهرة الأمن الغذائي.	17
خلاصة الفصل:	.....	18
الفصل الأول	**ماهية الأمن الغذائي.**	20
المبحث الأول:	**مفهوم الأمن الغذائي.**	22
	المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي (الأمن و الغذاء).	22
	المطلب الثاني: تعريف منظمة الأغذية و الزراعة للأمن الغذائي.	24
المبحث الثاني:	**سياسات تحقيق الأمن الغذائي و العوامل المؤثرة فيه.**	26
	المطلب الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي.	26
	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي.	28
المبحث الثالث:	**أهداف و وسائل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للأمن الغذائي.**	30
	المطلب الأول: الأهداف من تحقيق الأمن الغذائي.	30
	المطلب الثاني: وسائل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للأمن الغذائي.	31
خلاصة الفصل:	.....	32
الفصل الثاني	**محددات و مقومات الأمن الغذائي المستدام في الجزائر و آفاق تطوره**	33
المبحث الأول:	**واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر.**	35

	المطلب الأول: واقع الإنتاج النباتي في الجزائر.	**35**
	المطلب الثاني: واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر	**39**
المبحث الثاني:	**الأمن الغذائي الجزائري في التشريعات الوطنية.**	**43**
	المطلب الأول: سياسة الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر.	**43**
	المطلب الثاني: سياسة التجديد الفلاحي و الريفي .	**46**
المبحث الثالث:	**الأمن الغذائي الجزائري في المنظمات الدولية.**	**48**
	المطلب الأول: الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة.	**48**
	المطلب الثاني: الجزائر في المنظمة الأغذية و الزراعة العالمية للأمم المتحدة.	**49**
خلاصة الفصل:	.....	**52**
الفصل الثالث:	**تهديدات و تحديات الأمن الغذائي في الجزائر.**	**54**
المبحث الأول:	**التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي الجزائري.**	**56**
	المطلب الأول: معضلة الأمن والغذاء.	**56**
	المطلب الثاني: التبعية الغذائية و مستوى العجز.	**57**
المبحث الثالث:	**تحديات الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي الجزائري.**	**59**
	المطلب الأول: تحديات تواجه القطاع الزراعي في الجزائر.	**59**
	المطلب الثاني: مجموعة "5+5" المتوسطية حول تحديات الأمن الغذائي بالجزائر	**60**
المبحث الثالث:	**إمكانيات تذليل و تجاوز المشاكل و المعوقات.**	**61**
	المطلب الأول: التنمية الزراعية المستدامة .	**61**
	المطلب الثاني: الإهتمام بالبحث العلمي الزراعي.	**63**
خلاصة الفصل	.....	**65**
الخاتمة:	.....	**66**
قائمة المصادر والمراجع:	.....	
الفهرس	.....	